



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ٢٨

الخميس، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة
لأتكلم عن مشروع القرار A/C.1/72/L.26، المعنون "تنفيذ
اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة
الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، التي تقدمه بولندا إلى اللجنة
الأولى، بوصفها الدولة المقدمة الوحيدة له.

وقد أسهم هذا النص لسنوات في ضمان السلم والأمن
الدوليين وتعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية، الذي
يقوم على الاتفاقية وهيئتها التنفيذية، وهي منظمة حظر الأسلحة
الكيميائية. وعلى الرغم من تنوع المسائل المعقدة، تمكن القرار
في الماضي من كسب تأييد دولي بالإجماع. وللأسف، فقد
القرار في العام الماضي طابعه القائم على توافق الآراء. وفي الحالة
الراهنة، تعتقد بولندا اعتقاداً راسخاً أن المجتمع الدولي، نظراً لأن
الاتفاقية تواجه تحديات خطيرة، يحتاج الآن أكثر من أي وقت
مضى إلى رسالة قوية وواضحة لدعم التنفيذ الشامل للاتفاقية،
في إطار جميع ركائزها.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٥٢ (ب) و ٩٠ إلى ١٠٦ من جدول الأعمال (تابع)

البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة
في إطار بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح
والأمن الدولي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستواصل اللجنة البت في في
مشروع القرار المتبقي الوارد في الورقة غير الرسمية رقم ٥، بوصفه
الوثيقة A/C.1/72/L.26/Rev.1، في إطار المجموعة ٢ "أسلحة
الدمار الشامل الأخرى".

أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في أخذ الكلمة
للإدلاء ببيانات عامة بشأن المجموعة ٢، "أسلحة الدمار
الشامل الأخرى". ونود تذكير الوفود بأن البيانات العامة
تقتصر على خمس دقائق.

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد
المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, verbatimrecords@un.org)، وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1736097 (A)



وكافية. والنتيجة النهائية المعروضة على اللجنة هي حصيلة مفتوحة وشفافة، تقترن بعملية حقيقية. وفي هذا الصدد، ندعو جميع أعضاء اللجنة إلى اتخاذ موقف إيجابي إزاء مشروع القرار.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، إنطلاقاً من موقف حكومة الجمهورية العربية السورية الثابت، الراض لأى استخدام للأسلحة الكيميائية أو أى نوع من أنواع أسلحة الدمار الشامل، باعتباره أمراً مرفوضاً وغير أخلاقي ولا يمكن تبريره تحت أى ظرف كان، ولأى سبب كان، وفي أى مكان كان، فقد نفذ بلدي كل التزاماته المترتبة عليه بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بعد انضمامه إلى الاتفاقية. وقد حققت الحكومة السورية إنجازاً غير مسبوق في تاريخ المنظمة، من خلال إنهاء البرنامج الكيميائي السوري في زمن قياسي وإلى غير رجعة، الأمر الذي أكدته آلية التحقيق المشتركة للقضاء على الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، في تقريرها المقدم إلى مجلس الأمن (S/2014/444) في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤، بينما لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تتذرع بشتى الحيل لتأخير إتلافها لموادها الكيميائية السامة منذ الحرب العالمية الثانية. وتحدد الحكومة السورية نفيها المطلق للمزاعم والاتهامات الكاذبة حول استخدام الجيش العربي السوري لمواد كيميائية سامة في منطقة خان شيخون أو في أي مدينة أو قرية سورية أخرى.

كما تؤكد أن الجيش العربي السوري ليس لديه أي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية ولم يستخدمها إطلاقاً في صراعه مع المسلحين والإرهابيين أو غيرهم ممن يعملون على تدمير سورية، حتى في أشد المعارك، لأنه لا يمتلكها أصلاً.

وتؤكد سورية أن التنظيمات الإرهابية المسلحة ومشغليها هم الذين قاموا وما زالوا يقومون بافترار وفبركة الجرائم. وقد قامت الجمهورية العربية السورية بموافاة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن واللجان المختصة في الأمم المتحدة

وبوصف بولندا الدولة المقدمة الوحيدة لمشروع القرار، فقد أوجزت الحالة الراهنة والدقيقة لتنفيذ الاتفاقية في الأشهر الأخيرة. ويشيد مشروع القرار بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن المسائل الأساسية، مثل العالمية والتقدم المحرز في تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في الاتحاد الروسي، والتنفيذ الوطني، والتحقق، والمخاطر الناجمة عن استخدام الأطراف غير الحكومية للأسلحة الكيميائية، بمن في ذلك الإرهابيون، وأخيراً وليس آخراً، التعاون الدولي. ويجسد مشروع القرار أيضاً العمل الجاري بشأن القضايا المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، في إطار آلية التحقيق المشتركة، التي أنشأها مجلس الأمن بالإجماع في عام ٢٠١٥.

ولا يمكن لمشروع القرار تجاهل تلك التطورات، لأنها تقوض القاعدة الدولية الأساسية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية، وحجر أساس الاتفاقية، بعد مضي ٢٠ عاماً على دخولها حيز النفاذ. ومنذ أن تناولت اللجنة الأولى مشروع النص هذا مؤخراً، شهدنا زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية على الرغم من إدانتنا وسخطنا بشكل عام، وسريان أحكام المعاهدة. وفي المناقشة التي جرت بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى في وقت سابق من هذا الشهر، أكدنا بوضوح شديد على أن الحالة قابلة للتغيير، ولن نوقف بذل جهودنا لمعالجتها، إذا لزم الأمر.

ويجسد التعديل الذي أدخل على الوثيقة A/C.1/72/L.26/Rev.1 ذلك النهج، آخذاً في الاعتبار على النحو الواجب آخر تقرير لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904) المرفق) واستنتاجاتها، فيما يخص الاستنتاجات السابقة لبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. وينبغي للجنة الأولى أن تعالج المسألة برمتها لأنها تمس مصداقية المجتمع الدولي ومثليه. وقد ثبت أن التوصل إلى فهم مشترك لمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية يمثل تحدياً كبيراً. وتبذل بولندا قصارى جهودها لمعالجة الحالة الدينامية والتغيير بطريقة متوازنة

زيارة آلية التحقيق المشتركة إلى قاعدة الشعيرات وإصرارها على عدم أخذ عينات من القاعدة يُظهر أنها لم تكن جادة وغير راغبة في الوصول إلى الحقيقة.

إن الجمهورية العربية السورية تستنكر بشدة ما جاء من اتهامات مباشرة وغير مباشرة لسورية في تقارير الآلية، حيث تمثل تزويرا للحقيقة وتحريفا لكل المعلومات الدقيقة التي تعرفها الآلية قيل غيرها حول ما جرى في خان شيخون. كما تدين اعتماد آلية التحقيق المشتركة على أقوال الإرهابيين الذين ارتكبوا هذا العمل اللاأخلاقي في خان شيخون، وعلى شهود مشبوهين قدمهم الإرهابيون لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والآلية التحقيق المشتركة، إضافة لما قاموا بتسميته بالمصادر المفتوحة، ما يعكس هزلية هذا التحقيق الذي افتقد الحد الأدنى من المصداقية والشفافية والمهنية.

السيد آزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): إن جمهورية إيران الإسلامية هي الضحية الرئيسية للاستخدام الواسع النطاق والمنهجي والمتكرر للأسلحة الكيميائية في التاريخ المعاصر. فحتى بعد ٣٠ عاما من استخدام صدام حسين للأسلحة الكيميائية ضد إيران، لا يزال كثيرون ممن تعرضوا لها يعانون من المضاعفات الطويلة الأجل لاستخدام تلك الأسلحة اللاإنسانية. وعلى الرغم من تلك التجربة المؤلمة، فإن إيران لم تنتقم. وبدلا من ذلك، أيدت بشدة التفاوض على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وكانت من أوائل البلدان التي وقعتها وصدقت عليها. وما زالت إيران تعلق أهمية كبرى على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تحظر هذه الأسلحة وتنص على تدميرها بالكامل. وتؤيد إيران بقوة التنفيذ الكامل والفعال والمتوازن وغير التمييزي للاتفاقية.

وإيران، إذ تشير إلى أن التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية لا يزال يشكل الهدف الرئيسي لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإنها ترحب باكتمال التدمير التام

بمعلومات مفصلة ودقيقة، طيلة السنوات الماضية، حول قيام الجماعات الإرهابية المسلحة بإدخال مواد سامة إلى سورية، بما في ذلك إلى محافظة إدلب، من دول الجار، وخاصة من تركيا، لاستخدامها من قبل المجموعات الإرهابية في خان شيخون وأماكن أخرى.

وفي إطار تعاون الحكومة السورية المستمر والشفاف مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ووجهت اللجنة الوطنية السورية لتنفيذ التزامات سورية إزاء اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بتاريخ ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٧، رسالة إلى مدير عام المنظمة تدعوها فيها إلى إيفاد بعثة فنية إلى كل من خان شيخون وقاعدة الشعيرات الجوية لاستجلاء حقيقة ما حدث بشكل شامل وشفاف ونزيه. كما وجهت نفس الدعوة إلى رئيس آلية التحقيق المشتركة. وأكدت سورية في رسالتها على استعدادها لتأمين وصول البعثة إلى قاعدة الشعيرات الجوية بهدف التحقيق فيما إذا كانت هذه القاعدة قد استخدمت في الهجوم الكيميائي المزعوم على خان شيخون.

أما فيما يتعلق بمدينة خان شيخون، فإن الوصول إليها يجب أن تضمنه الدول الراعية للتنظيمات الإرهابية المتواجدة هناك، والتي توجهها وتديرها على الأرض. وتزودها بالمواد الكيميائية السامة عبر دول الجوار، وفي مقدمتها تركيا. إن الجمهورية العربية السورية ترفض شكلا ومضمونا ما جاء في تقرير آلية التحقيق المشتركة، والذي تم إعلانه يوم الخميس، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧. لقد عبرت سورية مرارا ومنذ تشكيل هذه الآلية عن ضرورة قيامها بعملها بشكل مهني وغير منحاز. وأبلغت هذه الآلية منذ بداية العمل معها بأنها إذا كانت تقاريرها قد أعدت سلفا لدى أجهزة الاستخبارات الغربية، فإنها ستكون عديمة التأثير والإقناع. وقد بينت الممارسة العملية انفصال هذه الآلية عن الواقع، لأنها بعضويتها وبطريقة إجراءاتها للتحقيقات أظهرت هيمنة الدول الغربية عليها وعلى طريقة إجراءاتها للتحقيقات. إن

الحادثة التي أدت إلى وفاة أحد مواطني جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست سوى جزء من مؤامرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تُستخدم لتحقيق مآرب سياسية وقحة. وهي تضلل الرأي العام وتخلق مسألة دولية وتفرض ضغطا سياسيا على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كي تستنكر وفاة أحد مواطنيها باستخدام السلاح الكيميائي، عامل VX. ومن نافلة القول أن الاستخدام المزعوم للعامل VX أمر سخيف، وهو ما يتم إثباته في محاكمة تجري وقائعها حاليا في ماليزيا. ويتعارض إدراج إشارات إلى ما حدث في ماليزيا مع ميثاق الأمم المتحدة، إذ لا علاقة له بالقرار.

من الواضح بجلاء أن المجتمع الدولي والأمم المتحدة سوف يكونا حكرًا على الولايات المتحدة. ولذلك، يطلب وفدي بقوة، وعلاوة على ذلك بصر على حذف الفقرة ٣ من مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المتصلة بالأحداث التي وقعت في ماليزيا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اقترح ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للتو إدخال تعديل شفوي على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1. أذكر الوفود بالمادة ١٢٠ من النظام الداخلي للجمعية العامة، التي تنص على أن:

”تُقدم الاقتراحات والتعديلات، في العادة، كتابة إلى الأمين العام الذي يقوم بتعميم نسخ منها على الوفود. كقاعدة عامة، ولا تجوز، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات اللجنة ما لم تكن قد عُمِّمت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة. إلا أنه يجوز للرئيس أن يأذن بمناقشة وبحث التعديلات أو الطلبات المتعلقة بالإجراءات، حتى إن لم تكن هذه التعديلات والاقتراحات قد عُمِّمت على الوفود أو إن لم تكن قد عُمِّمت إلا في اليوم نفسه“.

للأسلحة الكيميائية في الاتحاد الروسي، كما أكد ذلك المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وستبدأ الأطراف الرئيسية الأخرى التي تمتلك أسلحة كيميائية، كذلك، في بذل جهود متواصلة ومتسارعة من أجل الامتثال التام للالتزامات في أقرب وقت ممكن. فيجب استبعاد إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية استبعادا تاما. ولا يمكن تحقيق ذلك بالكامل ما دامت هناك ولو حتى دولة واحدة ليست طرفا في الاتفاقية. ولذلك، فإننا نحث جميع الدول غير الأطراف، ولا سيما النظام الإسرائيلي، على الانضمام إلى الاتفاقية دون مزيد من التأخير، بناء على موقفها المبدئي.

تعلق إيران أهمية كبيرة على قرار الجمعية العامة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وقد كان الهدف الأصلي من القرار هو تعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية وتحقيق عالميتها، الأمر الذي مكن من اتخاذ القرار دون تصويت على مدار عقدين من الزمن. غير أنه مما يؤسف له أن تسييس المسائل التقنية المتصلة بتنفيذ الاتفاقية، في السنوات الأخيرة، جعل اتخاذه يتوافق الآراء أمرا مستحيلا. وإذ ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف ومن جانب أي طرف، نأمل أن يتوقف تسييس مشروع القرار، وبذا تتمكن اللجنة من مواصلة اتخاذ قرارات بتوافق الآراء بهدف دعم التنفيذ الكامل للاتفاقية وتحقيق عالميتها.

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية)
(تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الكلمة لشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون ”تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“، الذي ستبت اللجنة فيه اليوم.

وأود أن أبين بوضوح موقف حكومة بلدنا بشأن الفقرة ٣، التي تشير إلى أحداث وقعت في ماليزيا. إن الإشارة إلى

له مثيل من حيث الحجم والفعالية. نشكر جميع شركائنا على ما قدموه من مساعدة. من المؤسف جداً أن واضعي مشروع القرار لم يتمكنوا من العثور على الكلمات الطيبة سواء بالنسبة لروسيا التي أكملت القضاء على الأسلحة الكيميائية قبل الموعد المحدد، أو لشركائها، اعترافاً بمساعدتهم.

لقد صاغ زملاؤنا البولنديون الفقرة ١٠ بطريقة توحى بأن الإنجاز الرئيسي هو مجرد تأكيد لقيام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لقضاء على المخزونات الكيميائية، في حين تظهر بأن جميع القضايا الأخرى، بما في ذلك مليارات الدولارات التي أنفقت على مدى ٢٠ عاماً من الجهود الجبارة التي بذلتها روسيا والعشرات من الدول الأخرى غير مهمة سواء للأجيال المقبلة، أو للمجتمع الدولي. نشهد من حيث الجوهر، تشويهاً جسيماً للواقع. وعلى وجه الخصوص، نود استرعاء انتباه مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والأمانة العامة ككل إلى أن تفسيراً خاطئاً متعمداً للأحداث يجري إقحامه في وثائق الأمم المتحدة. ولن أوجه أصابع الاتهام إلى من يستفيد من ذلك. أعتقد أن هذا واضح جداً ولا حاجة بي لأقول أكثر من ذلك.

ذلك هو مشروع القرار الزائف الذي أعده الزملاء البولنديون لطرحه للتصويت. غير أن هذا ليس كل ما في جعبتهم. إن الصورة العامة ليست مشرقة لأن الفقرة ١١ زادتها سوءاً، إذ أنها ترحب بالتقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢ في ليبيا، وبعبارة أخرى، ليست الأسلحة الكيميائية العسكرية، بل العناصر المحتملة لها. فهل لأحد أن يرى الفرق؟ ومن هنا فإن زملاءنا البولنديين يعلقون أهمية مماثلة على حدثين غير متساوين في الأهمية. فقد عمل الاتحاد الروسي على إزالة أكثر من ٤٠ ٠٠٠ طن من المخزونات الكيميائية العسكرية، بينما يفترض أن ليبيا أزلت ١ ٠٠٠ طن من العناصر. ونعلم جميعاً أن ٢٠٠ طن من تلك العناصر اختفت من دون أثر. غير أن مشروع القرار لا يشير إلى ذلك لا من قريب ولا من بعيد.

بالنظر إلى أن هذا اليوم هو اليوم الأخير للجنة العمل، أفهم أن المقدم الرئيسي لمشروع القرار يود البت فيه اليوم، وستنظر اللجنة في التعديل عند البت في مشروع القرار نفسه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستمع اللجنة الآن إلى الوفود التي ترغب في شرح موقفها قبل البت في مشاريع القرارات المدرجة في إطار المجموعة ٤، المعنونة "الأسلحة التقليدية". ونود تذكير الوفود بأن مدة البيانات العامة ينبغي أن تقتصر على ١٠ دقائق.

السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): فيما يتعلق بالتصويت الوشيك على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، بالمقارنة مع السنة الماضية، نعتقد أن مشروع القرار البولندي قد شهد تغيرات كبيرة نحو الأسوأ. وتحول من نص يدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى نص يقوض ذلك ويطلق العنان لمواجهة لا لزوم لها. بتغيير ترتيب فقرات المنطوق ظهرت صورة مشوهة لمشروع القرار. يبدو الآن كما لو أن الأولوية القصوى تُعطى لمسألة الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتبين أن الزملاء البولنديين يسعون إلى رسم صورة زائفة وخطيرة توحى بأن الأهداف الهامة، مثل إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية والقضاء على الأسلحة الكيميائية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أكبر ترسانة للأسلحة الكيميائية، التي لا تزال في حوزة الولايات المتحدة، قد طُرحت جانبا. ولكن ذلك ليس هو القضية على الإطلاق.

إن أهم حدث هذا العام تمثل في أعظم إنجاز مشترك لنا في تاريخ الاتفاقية بأكمله. فقد انتهى الاتحاد الروسي من إزالة أكبر ترسانة للأسلحة الكيميائية. ذلك مثال بليغ على فعالية الاتفاقية، ويكتسي أهمية خاصة في الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى السنوية العشرين للاتفاقية. ومما يكتسي أهمية خاصة أيضاً أن العشرات من البلدان شاركت روسيا في تحقيق هدف القضاء على الأسلحة الكيميائية التي أصبحت إنجازاً لم يسبق

بتسجيل صور بالفيديو لموقع الهجوم. لم يُذكر أي شيء من ذلك. وبعد التصوير أضيف السارين إلى الموقع. فلو أُستخدم غاز السارين لمات فعلا الذين قاموا بالتصوير. وهذا واضح تماما لأي خبير يفهم آثار الأسلحة الكيميائية.

هذه الحقائق التي أكدتها التقارير التي قُدمت اليوم في إحاطة إعلامية في موسكو. وباستطاعة اللجنة أن تشاهد تلك الإحاطة الإعلامية على المواقع الشبكية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الصناعة في الاتحاد الروسي. وسوف نرفض رفضا قاطعا أي محاولة لتضليل المجتمع الدولي باستخدام أساليب التحقيق عن بُعد، والتلاعب بالحقائق، وتشويه الأحداث واستخدام حجج الجماعات الإرهابية ذات الأدلة الواهية. إن الذين صوتوا لصالح مشروع هذا القرار الخادع سيصبحون في الحقيقة شركاء غير طوعيين في محاولة جعل هذه الممارسة الخاطئة جزءا من العلاقات الدولية.

لقد بذلت روسيا ما في وسعها من أجل عودة مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 إلى مسار توافق الآراء السابق. وقدمنا أكثر من مرة لواقعي النص مقترحات بناءة بغية تحقيق الحد الأدنى من التوازن. بيد أن واقعي مشروع القرار اختاروا طريقا آخر. وأعلنوا دعمهم للتوصل إلى توافق في الآراء ولكنهم أوقفوا العمل المتعلق بالنص قبل أسبوعين من التصويت. ورفضوا أيضا إجراء مزيد من المشاورات غير الرسمية بغية التوصل إلى حل توافقي. الشركاء لا يتصرفون على هذا النحو في عالم اليوم المتحضر.

إنّ النية العامة لزملائنا البولنديين ومحاولاتهم لتحويل مشروع القرار القائم على توافق الآراء بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية إلى وثيقة تقوض نص الاتفاقية وتشوه الحقائق وتعج بعبارات غير مقبولة، وتسعى إلى الضغط على سوريا، تستحق أشد الإدانة. من المستحيل المهبوط إلى هذا المستوى لتسخير المواضيع والوثائق القائمة على توافق الآراء لتحقيق أهداف أخرى قصيرة

إزاء هذه الخلفية، إن ما هو حتى أصعب من ذلك فهم محاولات تشويه النتائج الإيجابية التي أكدتها بالفعل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سوريا.

فلنكن صريحين. إن الحكومة السورية حتى في أحلك ظروف مكافحة الإرهاب في أراضيها، ما برحت تعمل بتفانٍ وتحت رقابة دولية صارمة على إزالة قدراتها الكيميائية العسكرية بأكملها. فما من دولة بمفردها حققت ذلك على الإطلاق في هذه الظروف العصيبة أو في فترة زمنية وجيزة ما حققته. لذلك فإن أي تلميحات تحايي ذلك فهي مجردة من أدنى درجة من اللياقة. يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حل جميع المسائل المتعلقة المتصلة بالإعلان الأولي، وفقا للممارسات المعتادة، وبوسعها القيام بذلك.

بالإضافة إلى ذلك، فلنتذكر أن السلطات السورية وافقت أيضا على اتخاذ المزيد من تدابير الشفافية الطوعية غير المسبوقه فيما يتعلق ببرامجها الكيميائية في الماضي، أكثر مما كان مطلوبا منها وفقا لأحكام الاتفاقية. وما فتئت روسيا تؤيد التحقيق الكامل والبناء في جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك في الأراضي السورية.

بغية إثبات الحقيقة، يجب استخدام الآليتين القائمتين استخداما كاملا. فلديهما جميع الموارد المتاحة ويجب ببساطة أن تزورا الأماكن التي وقعت فيها الهجمات المزعومة من أجل جمع العينات، وإجراء مقابلات مع الشهود، واتخاذ تدابير أخرى، وفقا لجميع الإجراءات الراهنة. لكن لم يحدث ذلك. لم تفعل آلية التحقيق المشتركة شيئا لإجراء تحقيقات فيما حدث. ولسبب ما، استخلصت الاستنتاجات من مكاتبها في نيويورك ولاهاي، بدون أي محاولة لزيارة الأماكن التي وقعت فيها هذه الهجمات. لقد كان من الواضح أن الانفجار الذي وقع في خان شيخون لم يكن نتيجة أسلحة كيميائية بل نتيجة أسلحة تقليدية ثلاثية الشكل. وقام ذوو الخوذ البيض بشكل مهني

وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، المقدم من بولندا.

تعترز بلداننا التصويت لصالح مشروع القرار، لأننا نعتقد أنه يجسد بدقة أهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية ويدعم العمل الاستثنائي الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وفريق آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لتحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونفس القدر نفسه من الأهمية، يبرز مشروع القرار الواقع الخطير لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، ويؤكد ضرورة محاسبة المسؤولين عن ذلك. ونعرب عن تقديرنا العميق للنساء والرجال الشجعان في الآلية المشتركة وفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المعنيين بتقصي الحقائق ولفريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على التفاني والكفاءة المهنية في التحقيق في المحطات بالأسلحة الكيميائية في سوريا، والسعي إلى سدّ الثغرات والتناقضات والتباينات في إعلان سوريا.

نعتقد أنه لا يوجد تحد أكبر لاتفاقية الأسلحة الكيميائية من استخدام دولة طرف فيها للأسلحة الكيميائية في انتهاك صارخ للالتزامات القانونية. يجب على المجتمع الدولي أن يدين هذا الاستخدام وأن يعمل على مساءلة الذين يستخدمون الأسلحة الكيميائية. فاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة، وفي أي مكان، يشكل تهديداً لنا جميعاً في كل مكان.

في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت آلية التحقيق المشتركة تقريرها السابع (S/2017/904، المرفق) الذي حدد أن الجمهورية العربية السورية استخدمت الأسلحة الكيميائية، غاز السارين، في ٤ نيسان/أبريل في خان شيخون. إن هذا استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية يستحق الشجب لأنه ينتهك التزاماته بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). لقد أوضحت هذه النتائج أن

الأجل ومسيئة إلى حد كبير، لا سيما عندما توجه ضد الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة. فذلك يتعارض تماما مع أهداف تحديد الأسلحة ودعم الأمن الدولي.

في الختام، ستصوت روسيا ضد مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 الذي لا يقوض اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية فحسب، بل الأساس الفعلي للتعاون الحكومي الدولي في مجال تحديد الأسلحة والأمن الدولي. وبعبارة أخرى، إنه يقوض كل شيء ندافع عنه هنا. وبخلاف زملائنا الأمريكيين، لن ندعو الوفود إلى التصويت لصالح مشروع القرار أو ضده. بل يمكنهم أن يقرروا بأنفسها كيفية الإدلاء بأصواتهم. ومع ذلك، يتعين على جميع الجهات المهتمة اهتماما حقيقيا بالتعاون المثمر بين الدول وبهمها مصير الاتفاقية، أن تمتنع على أضعف الإيمان عن التصويت على النص.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بداية أن أقول إنني مندهش من الحد الذي ستذهب إليه روسيا في الدفاع عن النظام في دمشق. إنه ليس سوى أمر يثير الدهشة وأنا لا أندعش بسهولة.

لقد طلبت الكلمة بالنيابة عن ألبانيا، وأستراليا، والنمسا، وبلجيكا، وبلغاريا، وكندا، وكرواتيا، وقبرص، والجمهورية التشيكية، والدايمرك، وإستونيا، وفنلندا، وفرنسا، وجورجيا، وألمانيا، واليونان، وهنغاريا، وأيسلندا، وأيرلندا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولاتفيا، ولتوانيا، ولكسمبرغ، ومالطة، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، والبرتغال، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وبلدي، الولايات المتحدة الأمريكية، لتعليل تصويتنا على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث

تابعة للدولة بأشد العبارات الممكنة، ومساءلة كل من يستخدم هذه الأسلحة. وأي شيء أقل من ذلك سينم عن عدم إحساس صارخ بالمسؤولية.

السيدة سانثيث رودريغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): يود الوفد الكوبي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

إن كوبا تكرر دعمها الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والتزامها بها. ويلتزم بلدنا بجميع أحكام الاتفاقية، ويضطلع بدور نشط وبناء في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وترفض كوبا رفضاً قاطعاً استخدام الأسلحة الكيميائية وتدعو إلى التدمير الكامل الذي لا رجعة فيه والذي يمكن التحقق منه لجميع فئات الأسلحة الكيميائية المتبقية المعلنه في أقرب وقت ممكن.

ومما يؤسف له أن كوبا، التي توافق على الهدف العام لمشروع القرار، لن تتمكن من دعمه هذا العام. وفي ضوء الذكرى السنوية العشرين للاتفاقية، وجه بلدنا نداءً خاصاً إلى القائمين على صياغة النص لإعادة النظر في الممارسة السابقة المتمثلة في اعتماد النص بتوافق الآراء بحيث ينقل رسالة وحدة إلى المجتمع الدولي دعماً للمعيار الدولي الحالي ضد الأسلحة الكيميائية. وقد اقترحنا خلال المشاورات إعادة التوازن التقليدي لمشروع القرار. ومع ذلك، لم تؤخذ مخاوفنا حول النص في الاعتبار. وسوف نتخذ إجراءً ضد مشروع قرار غير متوازن بشكل واضح ومسيب ولا يعكس بصورة كافية العمل الذي تم في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال العام الماضي.

ولهذه الأسباب، ستصوت كوبا معارضة الفقرة ٢ من المنطوق وتمتنع عن التصويت على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ١٥ من المنطوق، وكذلك على مشروع القرار في

سوريا لم تتخل عن الحرب الكيميائية، وتؤكد كذلك المخاطر التي يشكلها القصور الجسيم في الإعلان عن الحجم الحقيقي لبرنامجها للأسلحة الكيميائية وترساناتها ونطاقه. يجب على المجتمع الدولي أن يواجه بحزم تلك الحقيقة ويحاسب سوريا على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وندين أيضاً بأشد العبارات الممكنة استخدام تنظيم داعش للأسلحة الكيميائية، وهي خردل الكبريت، في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في أم حوش، في تجاهل صارخ للمعايير والقواعد الدولية الراسخة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب دولة أو جهة غير تابعة للدولة أمر لا يغتفر، ونطالب الحكومة السورية وتنظيم داعش بالامتناع فوراً عن أي استخدام آخر للأسلحة الكيميائية. ونؤيد بشكل كامل تمديد ولاية آلية التحقيق المشتركة لكي تواصل تحقيقاتها في حالات إضافية شهدت الاستخدام المؤكد أو الاستخدام المحتمل الذي تحدده بعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومواصلة دعم جهود فريق تقييم الإعلانات التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل معالجة الثغرات والتناقضات الواردة في إعلان سورية المقدم في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن أحداث العام الماضي، بما في ذلك استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، واستخدام غاز الأعصاب VX في حادث مميت في مطار كوالا لمبور الدولي، توضح أن المجتمع الدولي يجب أن يقوم بالمزيد للحفاظ على نزاهة وسلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقوانين والمعايير الدولية المتعلقة بمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. إن أي جهد لتجاهل القضايا الخطيرة المذكورة أعلاه يقوض عمل المجتمع الدولي حتى الآن، وينتقص من الجهود غير العادية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة ويشكل تحدياً خطيراً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية والإطار القانوني الدولي بأكمله. ويجب أن نستمر في إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة غير

الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة“، حيث يدعم مشروع القرار العمل الاستثنائي الذي قامت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة التابعة للأمم المتحدة، يؤكد أهمية محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

يعرب وفد بلدي عن قلقه بشأن التقارير التي تشير إلى استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ومسؤولية النظام السوري عن ذلك، في تحد صارخ لكافة القوانين الدولية والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، ويؤكد وفد بلدي أهمية اتخاذ موقف حازم تجاه مرتكبي جرائم استخدام الأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى المحاكمة الدولية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): سعى وفد بلدي وغيره من الوفود الصديقة جاهدين للتوصل إلى مشروع قرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 متوازن يحظى بالتوافق، ويعكس الحالة الإيجابية المتعلقة بالتخلص الكامل من برنامج الأسلحة الكيميائية في سورية، إلا أن بعض الوفود مرة أخرى وفي مقدمتها وفد الولايات المتحدة الأمريكية ارتأت الاستمرار في تجاهلها لكل ما تم تحقيقه حتى الآن والتعامل بازدواجية واضحة، من خلال التركيز على مواضيع لا تمت بصلة إلى مضمون مشروع القرار. إن وفد الولايات المتحدة وغيره من الوفود التي تسير في فلكه، يدعي مرة تلو الأخرى الحرص على إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إلا أن كافة التقارير والدراسات الأبحاث، التي تشير إلى أن المحمية الإسرائيلية هي الوحيدة التي تمتلك ترسانة نووية وأكبر ترسانة من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الشرق الأوسط، لم تكن كافية لحث الولايات المتحدة وغيرها للضغط على إسرائيل للانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. كما أن كافة التقارير الدولية التي تشير

بمجموعه. ولا يمكننا دعم النهج الخاطئ والخطير لمشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1. وفيما يخص الفقرات المشار إليها، فإننا نعتقد أن المنظمة هي منتدى المناقشات بشأن هذه المسألة. وليس دور الجمعية العامة هو تعزيز آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقد أعربت عدة وفود بالفعل عن شواغلها المشروعة، التي ينبغي أخذها في الاعتبار على النحو الواجب. ولا تكلف اللجنة الأولى بدعم أو اتخاذ إجراء بشأن نتائج تقرير مقدم إلى مجلس الأمن، لا يستند إلى تحقيق ميداني شامل. ويجب حل القضايا التقنية المتعلقة بشأن الوضع في سورية في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بدون اتباع نهج مشوه أو ميسس، تمشياً مع مبادئها الثابتة.

إن مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 يتجاهل التعاون المستمر للحكومة السورية، رغم تعقيد الحالة الأمنية. ومكن هذا التعاون من التدمير الفوري للأسلحة الكيميائية في البلاد وانضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالمثل، يتجاهل النص أيضاً تعاون السلطات السورية في عملية إعلان اللجنة الوطنية السورية في محاولتها لتحديد الحقائق، وتعاونها مع آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكد من جديد دعوتنا لمقدمي مشروع القرار للنظر في الإجراء المتخذ على مدى السنوات الأربع الماضية والذي سمح للنص بأن يصبح أقل توافقية مع مرور الوقت. ولا يمكن أن تستمر المواجهة والتسييس في التفوق على روح التعاون والدعم الجماعي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ويجب تعزيز دعم المجتمع الدولي للاتفاقية وعاملتها في منتدى اللجنة الأولى.

المطيري (المملكة العربية السعودية): أود أن أتقدم بالبيان التالي لتعليل تصويت وفد بلدي مؤيداً للقرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، الذي عرضته بولندا بعنوان ”تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة

العمل التابعة لمنظمة الحظر ولأمم المتحدة، وهو ما كان محل إشادة متكررة من المنظمين ومن الرأي العام الدولي. وتكرر الجمهورية العربية السورية رفضها الكامل لما جاء في تقرير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق). لقد تعاونت سورية بكل صدق وإخلاص مع هذه الآلية ولم تتأخر أو تتردد في التعاون معها في مختلف المجالات، بما في ذلك تقديم المعلومات الدقيقة المطلوبة لإظهار حقيقة قيام الأطراف الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية بدعم مباشر وغير مباشر من قبل أطراف في المنطقة وخارجها، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا، وأدواتها في المنطقة كالسعودية وقطر وتركيا وغيرها من الدول.

إن ما يفضح حقيقة الضغوط التي مارستها هذه الدول على آلية التحقيق المشتركة وعلى بعثة تقصي الحقائق التي شكلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هو رفض المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية الذي تهيمن عليه الدول الغربية لمشروع قرار تقدم به الاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية لضرورة إرسال لجان تحقيق إلى مكان وقوع حادثة خان شيخون وإلى مطار الشعيرات، وذلك عبر تصويتها معارضة لهذا القرار. وعندما أذعنت آلية التحقيق المشتركة لدعوات الجمهورية العربية السورية والدول التي تريد إظهار حقيقة ما جرى في خان شيخون، فإن قرارها أتى متأخرا في الذهاب إلى مطار الشعيرات. كما أظهرت التحقيقات التي قامت بها عدم جديتها في إجراء مهني ونزيه، إذ اكتفت بشكليات لا معنى لها ورفضت تحت ذرائع واهية وغير علمية أخذ العينات اللازمة، وذلك لتغطية الضربة العدوانية الأمريكية لهذا المطار الذي يقود العمل العسكري السوري ضد إرهابيي داعش وجبهة النصرة، وهما الكيانان المدرجان على قائمة الكيانات الإرهابية لدى مجلس الأمن. كما رفضت آلية التحقيق وبعثة تقصي الحقائق الذهاب إلى مسرح الحادثة في خان شيخون للوقوف على ما تم على

بشكل لا يدع مجالا للشك إلى استخدام إسرائيل للأسلحة البيولوجية والكيميائية أكثر من مرة ضد شعوب المنطقة في سورية ولبنان وفلسطين منذ عام ١٩٤٨ وحتى يومنا هذا، والتي كان آخرها تقرير غولدستون (A/HRC/12/48) لعام ٢٠٠٩، الذي أكد استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض واليورانيوم المنضب ضد المدنيين في غزة. كل تلك التقارير لم تحفز الولايات المتحدة وغيرها من غلاة المطالبين والمنافقين بمتابعة برامج أسلحة الدمار الشامل لطلب التحقيق في الانتهاكات الإسرائيلية التي تمثل تهديدا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين.

انطلاقا من قناعة حكومة الجمهورية العربية السورية بأن استخدام أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، أمر مرفوض وغير أخلاقي ومدان. وبناء على إيمانها الراسخ بالسعي نحو إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها الأسلحة النووية، ولتثبت للعالم كله التزامها بالوقوف ضد أي استخدام للأسلحة الكيميائية، فقد انضمت سورية إلى اتفاقية حظر استحداث وصنع وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. كما قدمت مشروع قرار عام ٢٠٠٣ في مجلس الأمن، أثناء عضويتها غير الدائمة من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية. وقد اصطدمت جهودنا آنذاك بتهديد أمريكي بإسقاط مشروع القرار بالفيتو.

إن الجمهورية العربية السورية هي دولة طرف وكامل العضوية في منظمة الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية وتشارك في اجتماعات المنظمة وتنخرط في المناقشات حول القضايا المختلفة فيها كأى دولة طرف أخرى. وقد حرصت الجمهورية العربية السورية منذ انضمامها إلى اتفاقية الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية على الالتزام بكافة متطلبات عملية الانضمام وقرارات المجلس التنفيذي ونفذت كل ما هو مطلوب منها من التزامات وقبل الموعد المحدد. وقدمت كافة أشكال التعاون البناء لطواقم

القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، أتاح المقدم الرئيسي لمشروع القرار العديد من الفرص للمشاركة في النقاش بشأن النص، بما في ذلك بغية إيجاد صيغة مقبولة لدى اللجنة الأولى. وفي ضوء الشواغل التي أثارها الزملاء الذين تكلموا قبلنا، فقد كان الهدف من الصياغة الحالية للفقرة ٣، التي اقترحها في البداية المقدم الرئيسي لمشروع القرار وتم تعديلها بمساهمتنا، هو مواءمة الصيغة اللغوية بصورة أكثر واقعية مع القرار التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن استخدام عامل VX المؤثر على الأعصاب. لقد شاركنا بشكل وثيق للغاية مع المقدم الرئيسي للنص في المراحل الأولى من المشاورات، بدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي حضرت المشاورات. ونحن الآن نعتقد أن هناك توافق قوي في الآراء بشأن الصياغة التي توصل إليها المقدم الرئيسي للنص.

وأود أن أكرر التأكيد على أن النص الحالي نص وقائعي يجسد البيان الصادر عن حكومة ماليزيا بشأن استخدام عامل VX المؤثر على الأعصاب. وعلى هذا النحو، نود أن نسجل أننا نؤيد الصياغة الحالية للفقرة ٣. ونؤيد تأييدا تاما الصيغة الحالية للفقرة ٣ ولنتمس الإبقاء عليها في مشروع القرار. ونحث الدول الأعضاء الأخرى على تأييده، بالنظر إلى الإشارة الوقائية إلى حالات استخدام غاز VX على أراضيها.

السيد أزادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأعلن تصويت وفد بلدي على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

سيصوت وفد بلدي معارضا مشروع القرار لأنه للأسف قد تم تسييسه بدرجة كبيرة. ومشروع القرار بشكله الحالي، بدلا من خدمة أهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فإنه يخدم فقط المصالح السياسية الضيقة لبعض البلدان. ومن خلال إشارته إلى

أرض الواقع، بذرائع غير مقبولة لم يخفيها تقرير آلية التحقيق المشتركة نتيجة للضغوط الغربية عليهما، عل الرغم من حصول بعثة تقصي الحقائق على موافقة إدارة السلامة والأمن في الأمم المتحدة على القيام بزيارة خان شيوخون، الأمر الذي أكده وكيل الأمين العام في مشاورات مجلس الأمن.

لقد أظهرت الهيستيريا الأمريكية والغربية قبل صدور التقرير النوايا الحقيقية لهذه الجهات التي أرادت تمديد ولاية هذه الآلية بأي ثمن كان كمكافأة منها للتزوير الذي سيطر على عمل هذه الآلية في تقاريرها خدمة للإرهابيين وتغطية على الجرائم المتمثلة في استخدامهم المتماذي للأسلحة الكيميائية المحرمة دوليا.

لقد سعت سورية، وتسعى دائما إلى التوافق حول العديد من القضايا ومنها مشروع القرار المشار إليه، إلا أننا لمسنا سعيًا حثيثا لدى بعض الدول لتسييس مشروع القرار بشكل هيستيري وجعله من نمط القرارات التي تستهدف دولا بعينها، من خلال التركيز الانتقائي على سورية. إلا أن هذا التركيز المتعمد في غير مكانه، وخاصة أن سورية هي طرف كامل العضوية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وفي منظمة الحظر، ومن المفترض أن يتم التعامل معها من هذا المنطلق ومن ناحية فنية بحتة وضمن إطار منظمة الحظر حصرا.

ونظرا لأن مشروع القرار المقدم مسيس ومنحاز ويتجاهل الحقائق التي أشرنا إليها أعلاه وحقائق أخرى أشار إليها للتو الزميل ممثل اباتحاد الروسي، والزميلة ممثلة كوبا، ولا سيما أن مشروع القرار في الفقرة الرابعة من الديباجة، والفقرتين ٢ و ١٥ من المنطوق، فإن وفد بلدي يطلب لتصويت على هذه الفقرات وعلى مشروع القرار في مجموعه، ويحث جميع الدول على التصويت معارضة لها ومشروع القرار.

السيدة دريس (ماليزيا) (تكلمت بالإنكليزية): لكي يستفيد الزملاء الذين لم تتح لهم فرصة حضور المشاورات غير الرسمية المكثفة حول النص، فيما يتعلق بالفقرة ٣ من مشروع

السيدة بايفيتش (الجلب الأسود) (تكلم بالإنكليزية):
يؤيد الجلب الأسود البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة.
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

أعطي الكلمة لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية):
عرض ممثل بولندا مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وترد قائمة مقدمي مشروع القرار في الوثيقة A/C.1/72/L.26/Rev.1.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قدم تعديل لحذف الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1.

سأطرح أولاً التعديل للتصويت.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، الجمهورية الدومينيكية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الكويت، لا تيفيا، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ،

قضية مثيرة للجدل ومسيّسة إلى حد كبير، فإنه يصرف الانتباه عن تعزيز أهداف الاتفاقية بإنشاء عالم خالٍ من الأسلحة الكيميائية. وفيما يتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، يتجاهل مشروع القرار عمداً انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتعاونها غير المسبوق، بما في ذلك تدمير أسلحتها الكيميائية في أقصر وقت ممكن.

وبالمثل، فإنه يضلل المجتمع الدولي بتقديم معلومات غير دقيقة ومتحيزة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد. وعلى سبيل المثال، لم يقيم المفتشون بعمليات تفتيش ميدانية لأخذ عينات وجمع أدلة مادية. وبدلاً من الاعتماد على المعلومات العلمية كما يزعم، من الواضح أن نتائج آلية التحقيق المشتركة تستند إلى التكهنات والافتراضات والتقييم عن بعد. إن تقرير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق) هو نتيجة المقابلات والمعلومات الواردة من مصادر غير الموثوقة والجماعات الإرهابية. إن الروايات غير مؤكدة وغير موثوقة. وبالتالي فإن استنتاجات التقرير ليست ذات مصداقية. وعلاوة على ذلك، تكتسي المراعاة الصارمة لمبدأي الحياد والاستقلالية، وكذلك الحفاظ على سلسلة العهدة، أهمية قصوى لإجراء تحقيقات في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والوصول إلى استنتاج علمي موثوق.

وللأسف، لم تتقيد آلية التحقيق المشتركة ببعض العناصر الرئيسية لتلك المبادئ. وهي تقوض بشكل خطير موثوقية ومصداقية تقريرها واستنتاجاتها. كما أن للإشارة إلى هذا التقرير المشوه تأثير على مشروع القرار. وتدين جمهورية إيران الإسلامية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إن إدانة دولة طرف في الاتفاقية على أساس افتراضات ومزاعم غير مثبتة، هو أمر غير مقبول. ويأمل وفد بلدي أن يتوقف تسييس مشروع القرار، مما يمكن اللجنة من مواصلة اعتماد قرارات بتوافق الآراء دعماً للتنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وعالميتها.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردى، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لا تيفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا

مدغشقر، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، اليمن

المعارضون:

الكونغو، كوت ديفوار، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الجمهورية العربية السورية، فانواتو

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أذربيجان، بيلاروس، الصين، جيبوتي، فيجي، غامبيا، جمهورية إيران الإسلامية، العراق، كينيا، ليسوتو، ملاوي، مالي، المغرب، نيكاراغوا، باكستان، الاتحاد الروسي، السنغال، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زامبيا

تم الإبقاء على الفقرة ٣ من المنطوق بأغلبية ١١٦ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): طُلب إجراء تصويتين منفصلين على الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرتين ٢ و ١٥ من منطوق مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1.

سأطرح الآن للتصويت الفقرة الرابعة من الديباجة.

الأردن، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، بنن، كمبوديا، إكوادور، إثيوبيا، فيجي، غانا، الهند، العراق، كازاخستان، كينيا، مالي، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا، باكستان، جنوب أفريقيا، السودان، طاجيكستان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة.

تقرر الإبقاء على الفقرة ٢ من المنطوق بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ١١، مع امتناع ٢٤ عضوا عن التصويت.

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، الصين، كوبا، إكوادور، فيجي، العراق، كازاخستان، كينيا، مالي، موريشيوس، السودان، طاجيكستان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية

تم الإبقاء على الفقرة الرابعة من الديباجة بأغلبية ١٣٤ صوتاً مقابل ٧ أصوات، وامتناع ١٩ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة

٢ من المنطوق.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إستونيا، فنلندا، فرنسا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان،

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أ طرح للتصويت الآن الفقرة المعارضون:

بيلا روس، الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، جمهورية فنزويلا البوليفارية، زمبابوي.

المتنعون عن التصويت:

الجزائر، أنغولا، أرمينيا، أذربيجان، بنغلاديش، بنن، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كمبوديا، كوبا، إكوادور، فيجي، غانا، العراق، كازاخستان، كينيا، ليسوتو، مالي، موريشيوس، ناميبيا، نيجيريا، باكستان، جنوب أفريقيا، السودان، طاجيكستان، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام.

تقرر الإبقاء على الفقرة ١٥ من المنطوق بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٩، مع امتناع ٢٧ عضوا عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تبت اللجنة الآن في مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 ككل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، الجزائر، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كمبوديا، الكامبيون، كندا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر،

١٥ من المنطوق.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، كابو فيردي، كندا، شيلي، كولومبيا، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، مصر، السلفادور، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، ألمانيا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، الكويت، لاتفيا، ليريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، موريتانيا، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، النرويج، عمان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، سري لانكا، سوازيلند، السويد، سويسرا، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا.

أنغولا، أرمينيا، بيلاروس، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، كوبا، كينيا، لبنان، مالي، نيكاراغوا، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية فنزويلا البوليفارية.

اعتمد مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 بأغلبية ١٥٠ صوتاً مقابل ٦، مع امتناع ١٢ عضواً عن التصويت.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات، تعليلاً للتصويت على مشروع القرار الذي اعتمد للتو.

السيد حسن (مصر) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لشرح موقف مصر فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

شاركت مصر بنشاط في المفاوضات التي أدت إلى إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وظلت دائماً تدعم أهدافها بشدة. وصوت وفد بلدي مؤيداً لمشروع القرار مرة أخرى في هذا العام، على الرغم من أوجه القصور فيه، وذلك لإعادة التأكيد على أن مصر لا تزال تؤيد الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل وتؤكد موقفها الثابت ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ونشدد مرة أخرى على أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط هو شرط مصر المسبق لإعادة النظر في موقفها بشأن الاتفاقيات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، لا سيما وأنه لا تزال هناك دولة واحدة فقط في المنطقة لم تنضم بعد إلى أي من المعاهدات الثلاث المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

وأخيراً، يود وفد بلدي أن يشير إلى أن مصر دعت، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، دول المنطقة التي لم توقع أو تصدق بعد على أي من الصكوك المتعددة الأطراف بشأن أسلحة

السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، آيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاتفيا، ليسوتو، ليبيريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، سانت كيتس ونيفس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سوازيلند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، تيمور - ليشتي، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فييت نام، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

الصين، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية إيران الإسلامية، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية، زمبابوي.

المتنعون عن التصويت:

وأكد تقرير بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق كذلك تحليل فرنسا. وينص تقرير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/9042، المرفق)، الذي نُشر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، بوضوح على أن النظام السوري نفذ الهجوم بغاز السارين الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل وأن تنظيم داعش كان مسؤولاً عن الهجوم بغاز الخردل. ويسلط تورط القوات المسلحة السورية في الهجوم الأول الضوء على أوجه التضارب في إعلان سورية عن مخزونها من الأسلحة الكيميائية. كما لا تزال هناك شكوك كبيرة تحيط ببرامج الأسلحة الكيميائية السورية الجاري. فلا يمكن للاستخدام المتكرر لهذه الأسلحة أن يستمر ما لم يكن البلد قد احتفظ بقدرات كبيرة. وأكدت تقارير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المتعاقبة في هذا العام أن الأمانة الفنية للمنظمة لا تزال غير قادرة على تأكيد أن الإعلان السوري مكتمل وأنه يمثل متطلبات اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن احتمال وجود قدرات متبقية على الأراضي السورية يؤدي فحسب إلى زيادة خطر وقوع هذه الأسلحة المحرمة في أيدي الإرهابيين.

وفي مواجهة هذه التحديات، تود فرنسا التأكيد على التزام ومهنية أعضاء آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تحديد المسؤولين عن تلك الهجمات. وقد برهنت هذه الآلية على قيمتها.

ختاماً، فإن فرنسا لن تستسلم. ولن يسمح بلدي بتقويض نظام عدم الانتشار. فهو يشكل، حتى الآن، إحدى ركائز الهيكل الدولي للسلام والأمن الذي بناه المجتمع الدولي بعد عام ١٩٤٥. ولذلك، يجب أن تظل أولويتنا منصبة على تفكيك برنامج الأسلحة الكيميائية السوري ومكافحة الإفلات من العقاب. وتؤيد فرنسا آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تأييداً كاملاً، وتثق فيها. وتدعو فرنسا رسمياً، في ذلك الصدد، جميع الدول الأعضاء في

الدمار الشامل إلى الالتزام بالقيام بذلك وإلى إيداع رسائل بهذا المعنى لدى مجلس الأمن بهدف الترتيب لعملية انضمام متزامن. واستجابت جميع دول المنطقة، باستثناء دولة واحدة، لتلك الدعوة، على النحو المبين في المذكرة ذات الصلة التي عممها الأمين العام في هذا الصدد.

السيد ريكيه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشرح موقف فرنسا بشأن مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

إن فرنسا تؤيد تماماً تعليل التصويت الذي قدمه ممثل الولايات المتحدة في وقت سابق من هذا اليوم. ويود وفد بلدي أن يضيف بعض الملاحظات.

في البداية، تشكر فرنسا وفد بولندا على جهوده في المفاوضات حول مشروع القرار هذا والتي تزداد صعوبة في كل عام. ونرحب بصفة خاصة بالجهود التي بُذلت في محاولة للتوصل إلى توافق دولي في الآراء بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، والتي تقتضي منا اليوم مراعاة الإشارة إلى الاستخدام الإجرامي للأسلحة الكيميائية في سورية.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية لم يتوقف. ففي العام الماضي، خلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى أن القوات المسلحة والأمنية السورية نفذت ثلاث هجمات بالكور وأن تنظيم داعش مسؤول عن هجوم بغاز الخردل. ومنذ ذلك الحين، قُتل ٨٣ شخصاً في هجوم آخر في مدينة خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، وهو الهجوم الذي استُخدم فيه عامل الأعصاب العضوي الفسفوري: السارين. وقد رفعت فرنسا السرية عن معلومات وطنية في نيسان/أبريل ٢٠١٧، والتي أكدت مسؤولية النظام السوري عن أحدث هجوم.

الاتفاقية، في النهج المتبع في صياغته لكي يتمكن من العودة إلى نص يستند إلى توافق الآراء.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية):

تود بنغلاديش أن تعلق تصويتها على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1.

يساور بنغلاديش، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، قلق بالغ إزاء الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وفي ماليزيا هذا العام. وتخطط بنغلاديش علماً بأحدث تقرير (S/2017/904، المرفق) قدمته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وهي لا تزال تدرك القيود المختلفة التي كانت تعمل الآلية من خلالها. وسيكون الوضع مثالياً إذا تمكنت آلية التحقيق المشتركة من أداء مهامها على أعلى مستوى مهني، ولكن من الواضح أن الظروف السائدة على أرض الواقع لا تساعد على ذلك. وتعتقد بنغلاديش أن الفقرة الرابعة من الديباجة والفقرة ٢ من المنطوق واقعتان استناداً إلى تقرير الآلية المشتركة، ولذلك صوتت مؤيدة تلك الفقرات، فضلاً عن مشروع القرار ككل.

بيد أن بنغلاديش امتنعت عن التصويت على الفقرة ١٥ من المنطوق، حيث نلاحظ التقدم المحرز في التخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في الجمهورية العربية السورية، ونشجع بقوة على إجراء المزيد من المشاورات بين الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والجمهورية العربية السورية من أجل حل جميع المسائل المعلقة بروح من الثقة والتعاون.

السيدة داغر (لبنان): سيدي الرئيس، يود وفد بلادي

أن يعلل التصويت على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، تحت البند ٩٩ من جدول الأعمال، بعنوان "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

الأمم المتحدة إلى العمل معاً من أجل مواجهة هذه التحديات الرئيسية وإلى بناء توافق الآراء اللازم قبل أن تنتهي ولاية الآلية المشتركة. وذلك هو واجبنا ومسئوليتنا.

السيد لوكي ماركيس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):

تؤيد إكوادور بقوة إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهو يمثل لأحكامها امتثالاً تاماً. وأذكر أن بلدي وقع على الاتفاقية في ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣. وكان ذلك بعد يوم واحد من فتح باب التوقيع عليها. إن بلدي لا يمتلك أسلحة كيميائية ولم يمتلكها قط. وهو يواصل التنديد باستخدامها من قبل أي كان وفي أي مكان، وفقاً لما هو وارد بوضوح في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الذي اتخذ للتو.

ولذلك صوتنا مؤيدين لمشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 ككل، والمعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث، وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة"، كدلالة على دعمنا المستمر لذلك الصك. وبالمثل، امتنع وفد بلدي عن التصويت على الفقرة الرابعة من الديباجة وعلى الفقرتين ٢ و ١٥ من منطوق مشروع القرار لأن تلك الفقرات أدت إلى تسييس مشروع القرار وتحول دون اعتماده بتوافق الآراء.

وتود إكوادور أن تعرب عن احترامها لخبراء بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومع ذلك، فإن تقييم عمل تلك الآليات ومحتوى تقاريرها يحدده أولئك الذين أقرروا ولاياتها، ولا سيما الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. واللجنة الأولى لا تملك تلك الولاية. إن تقديم مشروع قرار يتناول اتفاقية الأسلحة الكيميائية - وهي صك عالمي - ويتضمن فقرات مثيرة للجدل لا تقبلها جميع الدول، لا يعزز الاتفاقية، بل لا يستطيع تعزيزها بأي حال من الأحوال؛ وبدلاً من ذلك، فإنه سيقوضها. ولذلك، فإننا نكرر دعوتنا إلى مقدمي مشروع القرار على إعادة النظر، لصالح

وحقائق جوهرية يمكن أن تصمد أمام اختبار الزمن. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الخلافات تحيط بمسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ولا تراعي الفقرتان ٢ و ١٥ من مشروع القرار الذي قدمته بولندا، المقترحات المشروعة التي طرحتها الصين والبلدان الأخرى. ولا تعكس هاتان الفقرتان مواقف جميع الأطراف، وهما يمانان عن افتقار للموضوعية والنزاهة، وبالتالي فهما لا تساعدان على إيجاد الحلول المناسبة للمسائل المتعلقة بالأسلحة الكيميائية في سورية، أو غيرها من المشاكل الإقليمية المحتملة الأخرى. ويتعارض مشروع القرار مع الجهود الدولية الإيجابية المبذولة لإيجاد حل سياسي للحالة في سورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن التعجيل بتدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة يشكل أيضاً جزءاً هاماً من الامتثال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. وما تزال كميات كبيرة من الأسلحة الكيميائية التي هجرتها اليابان في الصين تشكل تهديداً كبيراً للبيئة ولسلامة أرواح وممتلكات الشعب الصيني. وينبغي للمجتمع الدولي أن يولي اهتماماً أكبر لهذه المسألة.

وخلال المشاورات، قدمت الصين مقترحات بشأن نص مشروع القرار، ولكنها لم تعتمد. واستناداً إلى تلك الصعوبات الخطيرة، صوت الوفد الصيني معارضا لمشروع القرار.

يجب أن نشير إلى أنه، بسبب المشاكل بشأن بنود معينة، طلبت مختلف الأطراف اعتماد التصويت على مشروع القرار المتعلق بالأسلحة الكيميائية في اللجنة الأولى بمثابة خروج على توافق الآراء. إن الصين ترى أن ذلك أمر مؤسف. وتود الصين أن ترى مقدمي مشاريع القرارات يعيرون مزيداً من الاهتمام للشواغل المشروعة للأطراف الأخرى والصين، حفاظاً على وحدة الدول الأطراف في الاتفاقية، وتعزيز الجهود المشتركة للمجتمع الدولي من أجل تحقيق مقاصد وأهداف الاتفاقية.

السيدة بانداري (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوتت الهند مؤيدة لمشروع القرار، بالنظر إلى الأهمية التي توليها

يؤكد لبنان أولاً التزامه التام بمبادئ وأهداف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، التي هو طرف فيها. وقد عبر في أكثر من مناسبة، عن اعتباره استخدام هذه الأسلحة انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي. لكن نظراً لما تضمنه مشروع القرار المذكور A/C.1/72/L.26/Rev.1، بشأن الأزمة السورية تحديداً، ولا سيما الفقرة العاملة الثانية منه، وانطلاقاً من سياسة النأي بالنفس المعتمدة من قبل الحكومة اللبنانية تجاه الأزمة السورية بشكل عام، فإن لبنان قد امتنع عن التصويت على القرار، بالرغم من تأييده الكامل للغاية الأساسية منه، وتقديره لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وإيمانه الراسخ بضرورة التعاون الدولي الكامل، من أجل عالم خال من الأسلحة الكيميائية ومن خطر استعمالها.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أعلن تصويت وفد بلدي على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

لقد حافظت الصين على موقف واضح وثابت بشأن الأسلحة الكيميائية. وتؤكد الصين من جديد أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية في حظر وتدمير الأسلحة الكيميائية مع مرور الوقت. وتؤكد الصين أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يمثل امتثالاً تاماً لجميع الالتزامات التعاهدية، بطريقة شاملة. وتعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو منظمة أو فرد لأي غرض من الأغراض أو تحت أي ظرف من الظروف.

وفيما يتعلق بمسألة الأسلحة الكيميائية في سورية، تؤيد الصين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، في جهودها الرامية إلى إجراء تحقيقات شاملة وموضوعية ونزيهة. وينبغي أن تستند استنتاجاتهم إلى أدلة

المسببة للشقاق تجعل من المستحيل التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار.

أما فيما يتعلق باتهامات بشأن استخدام مزعوم للأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية، فيجب التحقيق في ذلك بصورة محايدة وشفافة وموضوعية من جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي، وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة، حسب الاقتضاء. وبالمثل، لا بد من أن تؤخذ في الحسبان الشواغل المشروعة لبعض الدول إزاء تقارير آلية التحقيق المشتركة.

بناء على ذلك، امتنع وفدي عن التصويت على مشروع

القرار الذي اعتمد مؤخرًا. A/C.1/72/L.26/Rev.1

السيد كيم إن ريونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): يأخذ وفد بلدي الكلمة لشرح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن مشروع القرار، الذي صوت وفدي ضده A/C.1/72/L.26/Rev.1.

نوضح مرة أخرى أن شجب مقتل أربعة من مواطنينا جراء استخدام الأسلحة الكيميائية يمثل في واقع الأمر إرهابًا سياسيًا يحيل الأسود إلى الأبيض. لقد أعربنا عن موقفنا بوضوح مرارًا وتكرارًا بأن السياسة الثابتة لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تتمثل في عدم إنتاج أو صنع أو تخزين أو استخدام أية أسلحة كيميائية. إن الطبيعة الحقة للولايات المتحدة وأذناها لإقحام بعض العناصر المتعلقة ببلدي في مشروع القرار تمثل مخططًا سياسيًا لوسم بلدي بجميع الوسائل بأنه دولة راعية للإرهاب. ومع مرور الوقت، لا تزال الولايات المتحدة صريحة وقمعية واستراتيجية في سياساتها العدوانية ضد بلدي. إن الدفاع عن النفس حق مشروع لأي دولة ذات سيادة لا يمكن لأحد أن يمنعها من الرد بقوة على هذه الأعمال العدائية. ونرفض تمامًا، ونعارض بشدة مشروع القرار، وبخاصة الفقرة ٣، التي استغلته الولايات المتحدة وأتباعها.

لاتفاقية الأسلحة الكيميائية كونها معاهدة غير تمييزية تهدف إلى القضاء التام على نوع محدد من أسلحة الدمار الشامل. ويؤسفنا أنه تعذر مرة أخرى التوصل إلى توافق في الآراء على مشروع القرار هذا العام أيضًا. موقفنا الثابت مؤداه أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت ومن جانب أي شخص وفي أي ظرف من الظروف، أمر لا يمكن تبريره، ولا بد من مساءلة مرتكبي هذه الأفعال البغيضة. إن وفدي يشعر بالقلق العميق إزاء استمرار ورود تقارير عن استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية. إننا نعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير عاجلة وحاسمة لمنع أي إمكانية لاستخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل.

السيد تورو - كارنيفالي (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): تدين فنزويلا مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وأيا كان مستخدمها، وفي أي ظرف من الظروف. لذلك نحن ملتزمون التزامًا راسخًا بالقضاء الكامل على هذه الفئة من أسلحة الدمار الشامل. وفي ذلك السياق، ندين الهجمات بالأسلحة الكيميائية التي يقوم بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونشدد على ضرورة انضمام جميع الدول إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية يتطلب من جميع الدول الأطراف العمل المشترك. وعلى الرغم من هذا الهدف المشترك، نشعر بالقلق لأنه يعرض علينا مرة أخرى هذه السنة نص يتضمن عناصر مثيرة للجدل وتعمل على تسييس طبيعته ونطاقه، سعيا إلى التوصل إلى استنتاجات بشأن التحقيق الجاري الذي تضطلع به الهيئات الأخرى والذي لم يسفر حتى الآن عن نتائج نهائية. كذلك فإن تلك العوامل المسببة للشقاق لا علاقة لها بالهدف الرئيسي لمشروع القرار، أي تعزيز وتوطيد الجهود الرامية إلى كفالة الامتثال التام لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وإضفاء الطابع العالمي عليها. وهذه العوامل

مرة أخرى استخدام الأسلحة الكيميائية على نطاق واسع في الجمهورية العربية السورية. لقد وجدت آلية التحقيق المشتركة أن النظام السوري مسؤول عن إطلاق غاز السارين في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، وهو هجوم أودى بحياة العشرات من الناس، بمن فيهم العديد من الأطفال. كذلك وجد تقرير هذا العام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤولاً عن استخدام الخردل الكبريتي في أم حوش في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ويضاف هذا التقرير إلى تقرير ٢٠١٦ (انظر S/2016/888) الذي يبين أيضاً أن النظام السوري مسؤول عن ثلاث قضايا إضافية لاستخدام الأسلحة الكيميائية، إلى جانب حادثة واحدة تُعزى إلى تنظيم الدولة الإسلامية.

إن ما نشهده في سوريا أمر مستمر ونمط غير مقبول لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري. هذه الحوادث ليست معزولة أو غير مأذون بها، بل أسلوب عمل متعمد يتبعه النظام ضد شعبه. إنه عمل ينم عن تجاهل مستمر لجميع القواعد الدولية. ولا بد من مساءلة النظام السوري عن استخدام هذه الأسلحة وتعزيز خطر انتشار هذه القدرات البغيضة في جميع أنحاء المنطقة.

لقد مر أكثر من أربع سنوات على اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وقد دعا القرار سورية إلى أن تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعلن قدرات الأسلحة الكيميائية لديها وتدمرها. بيد أننا، بعد مضي أربعة أعوام، ما زلنا نشهد النظام السوري يستخدم مراراً وتكراراً قدراته ضد شعبه. وبعد مضي أربعة أعوام، فالثغرات وأوجه عدم الاتساق والتباينات التي حددتها الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبعد مضي أربعة أعوام، لم تعالج بعد معالجة تامة. وفي هذه المرحلة، من الواضح أن القدرات الكيميائية المتبقية لدى سورية، بما في ذلك البحث والتطوير، يجب تفكيكها. وأي مسار عمل آخر

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تود اليابان أن تعلق تصويتها على مشروع القرار A/C.1/72/L.47.

صوتت اليابان لصالح مشروع القرار لأنه يهدف إلى تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي توليها اليابان أهمية كبرى. وما فتئت اليابان تدعم أعمال تقصي الحقائق الفائقة التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلاً عن الأعمال التي تقوم بها آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل تحديد المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية.

وترى اليابان أن المنظمتين تضطلعان بأعمالهما بصورة عادلة ونزيهة وملائمة، بما في ذلك الخبرة الفنية الحيوية. وبالفعل، تم تحقيق إنجازات ملموسة. خلص تقرير آلية التحقيق المشتركة الصادر في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/2017/904، المرفق) إلى أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية. إن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر لا يمكن التهاون معه تحت أي ظرف من الظروف، واليابان تدين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. أما السعي إلى تحقيق المساءلة عن استخدام الأسلحة الكيميائية فليست مسألة تهم فقط المجتمع الدولي، بل أيضاً جميع البشر.

السيدة سيهايك - سوروكا (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد إسرائيل أن يتناول الكلمة تعليلاً للتصويت بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1.

نؤيد تماماً البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة باسم ٤٢ دولة، بمن فيها إسرائيل، ونود أن ندلي ببعض الملاحظات بصفتنا الوطنية.

قبل بضعة أيام، قُدم إلى مجلس الأمن التقرير الأخير لآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2017/904، المرفق). وتظهر نتائج هذا العام

وفي ضوء تلك الاعتبارات، لم يكن لدى وفد بلدي أي خيار سوى الامتناع عن التصويت على الفقرتين ٢ و ١٥ من منطوق مشروع القرار.

السيد نغوين (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن وفد بلدي، أود أن أعلن تصويتنا بعد التصويت على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

إن فييت نام تؤيد تأييدا قويا نزع السلاح وعدم الانتشار الشاملين والكاملين، اقترانا بإبلاء الأولوية القصوى لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. وندين استخدام الأسلحة الكيميائية ونعارض جميع الأعمال التي تلحق الضرر بالمدنيين الأبرياء. ونعتقد أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف ليس انتهاكا واضحا للقانون الدولي فحسب، بل يتعارض أيضا مع جميع المبادئ الأدبية والأخلاقية لإنسانيتنا. ومن ثم، وعلى مدى سنوات، من خلال اتفاقية الأسلحة الكيميائية وغيرها من آليات ومبادرات نزع السلاح، دأبنا على الانضمام إلى الجهود المبذولة من أجل القضاء التام على الأسلحة الكيميائية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. واستنادا إلى ذلك الموقف القائم على المبادئ، صوتت فييت نام دوما مؤيدة لمشروع القرار ككل في الماضي، وظلت تفعل الشيء نفسه في التصويت أثناء هذه الدورة.

بيد أننا بسبب ذلك الأساس المنطقي اضطررنا للامتناع عن التصويت على الفقرة ١٥ من منطوق مشروع القرار. ونرى أن مشروع القرار ينبغي أن يعترف بجميع الجهود المبذولة من أجل القضاء التام على الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك تلك التي بذلتها الحكومة السورية. ولذلك، فإننا نشيد بالتزام الحكومة السورية وبما تبذله من جهود لكي تدمر تدميرا كاملا أسلحتها

سيمكن النظام السوري من مواصلة نمطه لمشين وإعادة تأهيل برنامجه للأسلحة الكيميائية في نهاية المطاف.

وأخيرا، فقد صوتت إسرائيل مؤيدة لمشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 بسبب دعمنا الثابت للقرار السنوي وأهداف ومقاصد اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي وقعنا عليها في عام ١٩٩٣. وتواصل إسرائيل حوارا وثيقا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهي طرف في بروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية لعام ١٩٩٥.

السيد وينوح (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعلل الإجراء الذي اتخذه بشأن مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

ومن المهم الإشارة إلى أن كامل مشروع القرار السنوي هذا قد حظي بدعم وفد بلدي بسبب إيماننا الراسخ بقدرة مشروع القرار على المضي قدما بهدف السلام والأمن الدوليين، ومن ثم، تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. وللأسف، فإن موقف وفد بلدي تغير خلال دورة العام الماضي للجنة الأولى، مما اضطر وفد بلدي للامتناع عن التصويت على الفقرة ٢ من منطوق القرار. ولدى تعليل إجرائنا في العام الماضي، فإن وفد بلدي، وعلى الرغم من إدانته لتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ذريعة والتعبير عن التزامه باتفاقية الأسلحة الكيميائية، ذكر أن مشروع القرار لم يحدد المادة التي زعم أن القوات المسلحة العربية السورية قد استخدمتها. وقد كان وفد بلدي محترسا على نحو خاص من الاتهامات التي لم يتم إثباتها بصورة كاملة ضد القوات المسلحة لأي دولة ذات سيادة. واعتقد وفد بلدي أن مقدمي مشروع القرار سيراعون شواغلنا في نص هذا العام، ولكن من المؤسف أن الأمر لم يكن كذلك.

لقد أعربت الجزائر صراحة في عدة مناسبات وفي مختلف الأطر المتعددة الأطراف عن رفضها التام لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة كانت، وتحت أي مبرر كان، بحيث تعتبر استخدام هذه الأسلحة أمر غير مقبول مهما كانت الظروف، لأنه يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي، الأمر الذي ندينه إدانة قاطعة. كنا نتمنى أن يكون محتوى مشروع القرار الذي عرض علينا للتصويت ذي طابع عام يركز على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعلى العناصر الإيجابية التي ميزت تطبيقها على المستوى الدولي - في ضوء ما تم الاتفاق من أهداف والتزامات التي تعهدنا بها في المؤتمرات الاستعراضية لهذه الاتفاقية - وكذلك ما تم التطرق إليه من مسائل هامة في إطار الاجتماعات السنوية للدول الأطراف.

وبخصوص الأسلحة الكيميائية السورية، فإننا نحدد أسفنا لحذف الفقرات التي كانت موجودة، خاصة في عام ٢٠١٤، والتي أقرنا فيها بالتقدم الذي تم إحرازه فيما يخص تدمير مخزون سورية من الأسلحة الكيميائية، وكذا الجهود الكبيرة التي بذلتها الجمهورية العربية السورية على صعيد تعاونها مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، على الرغم من انضمامها الحديث للاتفاقية وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة والمعقدة التي يمر بها البلد بسبب الجماعات الإرهابية التي تقع سورية ضحية لها. وترى الجزائر بأن التركيز على حالة بعينها في مشروع القرار هذا يفقده توازنه الطبيعي، خاصة وأن هذه الحالة لا تزال تشكل محور مناقشات متواصلة على مستوى مجلس الأمن وكذا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى اليوم .

وعلى العموم، هناك العديد من الملاحظات التي يمكن أن نبديها حول الفقرات المتعلقة بالأسلحة الكيميائية السورية، خاصة فيما يتعلق بحادثة خان شيخون الأليمة، ويمكن اختصارها في مايلي.

ومرافقها الكيميائية في إطار عملية التحقق الشديدة الصرامة، وفقا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة. وفي هذا السياق، ندعو إلى تقديم المزيد من الدعم والمساعدة الدوليين لاستمرار التعاون بين الحكومة السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد عباني (الجزائر): بداية، اسمحوا لي أن أتقدم بخالص التعازي لوفود الولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبلجيكا، إثر الهجوم الإرهابي الأليم الذي أودى بحياة الأبرياء يوم الثلاثاء الماضي جنوب مانتان، مؤكدا على تضامننا مع عائلات الضحايا و متمنيا الشفاء العاجل للجرحى.

يود وفد بلدي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1 بصيغته المعدلة، المعنون "تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة".

وتود الجزائر أن تسجل التزامها التام بمبادئ وأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، باعتبارها طرفا في هذه الاتفاقية عالمية، حيث قامت بتنفيذ كل بنودها على نحو كامل وفعال. كما تساهم في الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز التعاون الدولي والإقليمي بما يخدم الأهداف التي تم تسطيرها منذ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ. وفي هذا الإطار، فإن الجزائر تعيد التذكير بأن مجال تنفيذ هذه الاتفاقية لا ينحصر فقط في حظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتدمير مخزوناتهما بما يصون والأمن والسلم الدوليين، بل يتعداه إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للمواد والتكنولوجيات الكيميائية الضرورية للتنمية اقتصادات جميع الدول بدون استثناء، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الدولي لتسهيل نقل هذه التكنولوجيات والمواد الكيميائية، خاصة إلى البلدان النامية، وكذا تبادل المعلومات العلمية والتقنية في هذا المجال.

ولهذه الأسباب التي قمت بشرحها، امتنعت الجزائر عن التصويت المنفصل على الفقرات المعنية - بحيث أنه لا يمكننا بناء استنتاجات وقرارات دقيقة على أساس معطيات غير مؤكدة ومتنازع حولها وحول صحتها ومصداقيتها، وبالتالي يمكنها أن تحول أنظارنا عن العناصر التي تجمعنا أكثر من تلك التي تفرقنا.

السيد يريماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن روسيا تؤيد اتفاقية الأسلحة الكيميائية تأييدا قويا وثابتا. ونحن لا نتكلم دوما عن ذلك؛ ولكننا أقدر في الواقع على اتخاذ إجراءات ملموسة. ولذلك، ندعو جميع شركائنا إلى عدم الخلط بين مسألتين مختلفتين ومتعارضتين تماما. فمن ناحية، هناك الاتفاقية التي ندعمها جميعا؛ ومن ناحية أخرى هناك الرغبة غير المخفية بالمرّة للولايات المتحدة وحلفائها في إزاحة الحكومة الشرعية في سورية. وهذه حقيقة.

وأود مرة أخرى أن أوجه انتباه اللجنة إلى حقيقة أنه قبل بضع ساعات فقط في موسكو، نظمت وزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الصناعة والتجارة في الاتحاد الروسي إحاطة إعلامية مشتركة. وحضرها أيضا كافة أعضاء السلك الدبلوماسي وطائفة كبيرة من الصحفيين الأجانب والروس. وجرى خلالها تقديم أدلة دامغة على أن المعلومات الواردة في تقرير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق) تمثل مرة أخرى تشويها للحقائق. إن الهجوم الذي وقع في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل سنته القوات المناوئة للحكومة. وهو لا يمت إطلاقا بصله لما تقوم به القوات المسلحة السورية.

وكل هذه المعلومات ستُقدم رسميا في مجلس الأمن، الجهة المسؤولة في الواقع عن النظر في مسائل كهذه. وبدلا من مجرد إصدار بيانات، سيتمكن جميع من يريدون فهم ما حدث من مشاهدة الفيديو للإحاطات الإعلامية التي عُقدت على المواقع الشبكية لوزارة الخارجية ووزارة الدفاع ووزارة الصناعة والتجارة في الاتحاد الروسي. إن البيانات التي نستمتع إليها باستمرار من

أولا، لم تتمكن من الإطلاع على التقرير المشار إليه في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار (S/2017)، إلا من خلال ما هو متداول من هنا وهناك بصفة غير رسمية. بما يوحي بوجود العديد من المعلومات المتناقضة في محتوى هذا التقرير. ثانيا، بعثة تقصي الحقائق لم تقم بزيارة منطقة خان شيخون للاطلاع بنفسها على موقع الحادث، وكذا قاعدة الشعيرات الجوية، على الرغم من حصولها على موافقة شبكة الأمم المتحدة لخدمات الأمن والسلامة، مما لا يسمح بإعطاء تقييم دقيق للمعلومات في هذا الشأن. ثالثا، إن آلية التحقيق المشتركة لم تقم بزيارة منطقة خان شيخون، وقامت فقط بزيارة قاعدة الشعيرات الجوية دون أن تأخذ عينات من هذه القاعدة الجوية. رابعا، الاعتماد على شهادة المصابين لا يمكن التحقق من أنهم كانوا فعلا موجودين في مكان الحادث.

ومن جهة أخرى، المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ليس له اختصاص يمكنه من أن يحل محل مجلس الأمن. إن مجلس الأمن هو الذي أمر بإجراء تحقيقات بشأن حالات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بحيث يبقى المخول الوحيد بالدرجة الأولى لدراسة نتائج هذه التحقيقات واتخاذ ما هو مناسب حاليا وفقا لمبدأ توازي الأشكال. غير أن مجلس الأمن لم يتخذ إجراءات معينة حاليا حيال التقريرين الثالث والرابع (S/2016/738/Rev.1 و S/2016/888) ولم يتناول بعد التقرير الأخير المشار إليه في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار. وكما تم التأكيد عليه سابقا، فإن التطرق إلى مسائل هي في الأصل ضمن اختصاص هيئات أخرى تابعة للأمم المتحدة والتعامل بمكيالين أي بقاعدة ازدواجية المعايير فيما يتعلق بالإشارة إلى تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها بموجب المعاهدة لا يخدم القرار بحد ذاته ولا الأهداف المرجوة منه ولا يخدم أي طرف من الأطراف المعنية بما في ذلك مسار ملف الأسلحة الكيميائية السورية.

في ٧ نيسان/أبريل، شنت الولايات المتحدة هجوما صاروخيا هائلا على أراضي دولة ذات سيادة - هو الهجوم على قاعدة الشعيرات الجوية. وقد كانت الحجة أن الحكومة السورية ضالعة في الحادث الذي وقع في خان شيخون. ومن الواضح أنهم الآن يريدون استخدام كل الوسائل الممكنة لإثبات تورط الحكومة السورية. غير أن الحقائق تقول شيئا مختلفا تماما. فلنلق نظرة على التاريخ القريب. لقد شهدنا جميعا هنا كيف لوح وزير خارجية للولايات المتحدة يحظى بكل الاحترام بأنبوبي اختبار أمام أعيننا (انظر S/PV.4701). هل تذكر ما الذي حدث بعد ذلك؟ لقد دُمر بلد، هو العراق، دمارا كاملا، مما أسفر عن وفاة مليون شخص. وما كانت النتيجة؟ ظهر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. فهل لم يتعلم الموجودون هنا أي شيء من التاريخ؟

وبالمناسبة، وإذ أعود إلى موضوع قاعدة الشعيرات الجوية، لقد طلبت الولايات المتحدة القيام بعمليات تفتيش. ومن الواضح أنهم كانوا على قناعة بأن السوريين سيرفضون، ولكن الغريب أن الحكومة السورية وافقت على الفور. ومن ثم، فقدت الولايات المتحدة بعد ذلك مباشرة أي اهتمام بإجراء تفتيش من هذا القبيل. وبدأ موظفو آلية التحقيق المشتركة يقولون إنه لا داع للقيام بزيارة لتفتيش الموقع. وبعبارة أخرى، لقد كانوا قرروا بالفعل كل شيء، فلماذا ينظرون في حقائق ستناقض الاستنتاجات التي توصلوا إليها أصلا؟

وعلى هذا، فإن ما تسمى بآلية التحقيق المشتركة، التي كانت أمامها كل الفرص لإجراء تحقيق حقيقي وشامل، لا تفعل أي شيء على الإطلاق للقيام بذلك. وبالمناسبة، سمعنا هنا مرة أخرى أن روسيا تدعم نظام الأسد. وذلك تشويهه حسيما للحقائق. إننا نفهم أن للولايات المتحدة مصالح عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة في الشرق الأوسط، ونحن نحترم مصالح أي دولة احتراما كبيرا. غير أننا نعلم أيضا أن بشار

الشركاء الغربيين هي - بتعبير مهذب - أبعد ما تكون عن الحقيقة. وبالطبع، غني عن البيان أن ذلك يرجع إلى أن أهدافهم مختلفة تماما.

فبغض النظر عن الجهة التي استخدمت الأسلحة الكيميائية وأين استخدمتها، فإنهم سيواصلون لوم الحكومة السورية على كل شيء لأنهم وضعوا هدفا واضحا نصب أعينهم - وهو الإطاحة بالرئيس الأسد بأي وسيلة ممكنة، حتى باستخدام طرق غير مستساغة أو غير نزيهة على وجه الخصوص. وما من أحد في الغرب يخفي تلك النية. وبالمناسبة، أود أن أقول إن شركاءنا الغربيين في وضع أفضل. فنحن نعلم جميعا أن هناك فريقين في بعثة تقصي الحقائق التي تقوم بالتحقيق في الادعاءات المقدمة من السلطات السورية الرسمية. ويركز أحد الفريقين على الحكومة السورية، ويحقق الثاني في الحوادث التي يمكن أن تُعزى إلى الإرهابيين. ويرأس شركاؤنا من المملكة المتحدة الفريقين. وأعتقد أن اللحنة يمكن أن توافق على أن مفهوم التمثيل الجغرافي العادل قد أخذ مسارا غريبا. إنني أكن كل الاحترام للإمبراطورية البريطانية، ولكنها لا تشمل العالم أجمع، هل تشملها؟

وعلاوة على ذلك، وبسبب هذه الظروف الغربية، يجري النظر بسرعة هائلة في أسوأ وأشنع الادعاءات التي لا أساس لها من جانب المعارضة. والنتيجة هي دائما نفسها وتتطوي دائما على نفس التحيز، حيث أن البيانات المقدمة من السلطات السورية التي تستند إلى أساس متين والتي تعج بمحتويات جديّة يجري تأخير النظر فيها قدر الإمكان أو يتم رفضها من الأساس لأسباب مفتعلة. ونحن نعلم ذلك. وهناك مثال واضح على ذلك. إن الرواية المعتمدة هي أن الحكومة السورية أَلقت برميلا يحتوي على الكلوريد من مروحية وأن البرميل سقط في فتحة تهوية قطرها نفسها قطر البرميل بالضبط.

والكل يدعي جادا أن هذا الأمر واقع متحقق منه، غير أنه مناف تماما للعقل. فهل يعتقد الجميع أننا حمقى، أم ماذا؟

الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وثمانى جلسات للمناقشة العامة و ١٢ جلسة في إطار الجزء الخاص بالمناقشة المواضيعية وست جلسات لمرحلة البت.

وأود أن أذكر جميع الوفود بأن اللجنة الأولى تتقاسم مرافق مؤتمراتها وغيرها من الموارد مع اللجنة الرابعة. وبالتالي، فإن مشروع البرنامج المؤقت للجنة الأولى لعام ٢٠١٨، الذي ننظر فيه الآن، قد أعد بالتشاور مع أمانة اللجنة الرابعة. وستواصل اللجنتان تنسيق عملهما والحفاظ على نمط تسلسلي لعقد جلسائهما من أجل تحقيق أقصى قدر من الاستفادة من مواردهما المشتركة.

وسيجري، بالطبع، الانتهاء من برنامج العمل المؤقت قيد النظر وإصداره في صيغته النهائية قبل أن تبدأ اللجنة الأولى أعمالها الموضوعية في دورتها المقبلة.

هل لي أن أعتبر أن اللجنة ترغب في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠١٨، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.6؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في التكلم، ممارسة لحق الرد.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أغتنم هذه الفرصة، بادئ ذي بدء، لكي أشكر شكرا جزيلاً جميع الوفود التي أيدت مشروع قرارنا (A/C.1/72/L.26/Rev.1) في هذا العام. غير أنه يجب علي تناول الاتهام الخطير بتسييس مشروع القرار. ولا بد لي من أن أعترف، بصفتي ممثل إحدى الدول المقدمة لمشروع القرار، بأنني آخذ هذه الاتهامات على محمل الجد. وأود أن أؤكد بشدة على أن مشروع القرار لا يتعلق بالدول. وإنما يتعلق حصراً بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وعندما تحدث تطورات إيجابية في تنفيذ الاتفاقية، فإننا نبذل

الأسد كان شريكا للولايات المتحدة، ومع ذلك بمجرد أن رفض الأسد تلقي تعليمات من واشنطن، تم على الفور تصويبه على أنه وحش - على الرغم من أنه لم يكن هناك أي شيء يحدث في سورية لتبرير ذلك التحول. إن هذه حقائق مجردة، وكلنا نعلم ذلك كله.

أما بالنسبة لروسيا، فإن قوة موقفنا تكمن تحديداً في حقيقة أننا لا نؤيد أي أنظمة. وعلاوة على ذلك، فإننا لا نغير أي نظام، بخلاف شركائنا الأمريكيين الذين يقومون بذلك - أو يحاولون القيام بذلك - بوتيرة مثيرة للقلق. ومرة أخرى، فإن كل هذه حقائق، ولا يمكن المجادلة مع الحقائق. ومن المؤسف أن شركاءنا الغربيين يواصلون تجاهل تلك الحقائق، ويفضلون بناء مواقفهم على تفضيلاتهم وأهدافهم السياسية. إنه أمر مؤسف للغاية، غير أن ذلك هو العالم الذي نعيش فيه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في سياق تحليل التصويت بعد التصويت على بنود المجموعة ٢.
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك، تكون اللجنة قد اختتمت البت في جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إليها.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يتمثل آخر أعمالنا في اعتماد مشروع برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للجنة الأولى لعام ٢٠١٨، على النحو الوارد في الوثيقة A/C.1/72/CRP.6 التي نُقّحت وتم توزيعها على جميع الوفود.

ويستند مشروع برنامج العمل لعام ٢٠١٨ إلى ممارسات اللجنة في السنوات السابقة. غير أنني أوجه انتباه اللجنة إلى أنه تم الترتيب لعقد جلسة إضافية للمناقشة العامة، بالنظر إلى تزايد عدد المتكلمين على مر السنين. ويتألف برنامج العمل من اجتماع تنظيمي واحد، تقرر الآن عقده يوم الخميس، ٤ تشرين

المشتركة. نحن نناقش بدرجة كبرت أو قلت أحدث تقرير لآلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق). وأود أن أشجع الدول التي تشكك في الأدلة المقدمة أن تخصص بعض الوقت لقراءة هذا التقرير.

إن مجلس الأمن، الذي وافق بالإجماع على ولاية آلية التحقيق المشتركة، بذل جهداً ليتيقن من أن العمليات التي ستستخدمها وولاية القيام بذلك ستكفل نتيجة موضوعية. وهذا ما نعتقد أنه لدينا في ذلك التقرير. إن الأدلة دامغة تماماً، وجرى معالجة الشواغل التي عبر عنها البعض بشكل كامل في ذلك التقرير. ومن الآن وإلى غاية التصويت مرة أخرى على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، في شهر كانون الأول/ديسمبر، ربما تعيد الوفود التي أعربت عن قلقها بشأن الأدلة، أو لم تتيقن بعد من سلامة هذه الأدلة، النظر مرة أخرى في هذا التقرير وفي مواقفها المتعلقة بالتصويت في شهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): في البداية، يود وفد بلدي أن يتقدم بالشكر للوفود التي صوتت ضد الفقرات وضد مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1، كما نشكر جميع الوفود التي امتنعت عن التصويت على الفقرات وعلى المشروع كذلك. إن نظام بني سعود راعي الإرهاب التكفيري في العالم، هو من زود تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والتنظيمات الأخرى المرتبطة بهما، بمواد كيميائية سامة وساهم في نقل هذه المواد السامة وبدعم مباشر من منظمة بندر بن سلطان السعودية بالتعاون مع الاستخبارات التركية إلى داخل الأراضي السورية.

مرة تلو الأخرى يقوم ممثلو الكيان الإسرائيلي بالنفاق ويتابعون نفاقهم، وإنه لمن السخريه ومن المعيب في حق هذه اللجنة الموقرة أن تقوم ممثلة الكيان الإسرائيلي بتوجيه الاتهامات، بينما يرفض الكيان الذي تمثله، دعوات غالبية الدول الأعضاء التي تطالبه بالانضمام إلى اتفاقات ومعاهدات أسلحة الدمار

قصارى جهدنا للتعبير عن ذلك على نحو مناسب في نص مشروع القرار.

شهدنا هذا العام على سبيل المثال، إنجازاً للاتحاد الروسي. ونرحب بتدمير الأسلحة الكيميائية، على نحو ما أعلن الاتحاد الروسي. ولكن إذا كانت هناك مشاكل خطيرة في تنفيذ الاتفاقية، فنحن نقوم بالشيء ذاته، بغض النظر عن المخاطر. هذه هي الطريقة الوحيدة للمضي قدماً، وهي طريقة مفتوحة وشفافة ومحيدة. ولا يمكننا المخاطرة بعملية تنفيذ الاتفاقية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة، ولكنني أحتاج إلى الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الروسي، الذي لاحظت أنه قد غاد، لذلك أفترض أنه كان يريد أن يلقي محاضرته علينا ويغادر.

وأود فقط أن أقول للزملاء في وفد بلده، بأنه يتعين عليه وضع حد للدعاية السخيفة التي يقوم بها كل عام في هذه القاعة. حيث لم تضيف تعليقاته شيئاً على الإطلاق للمناقشة. وأقترح عليه أن يهتم بالتصويت على مشروع القرار A/C.1/72/L.26/Rev.1. لقد تكلم اليوم عدد كبير من الدول بصوت عال عن مشروع القرار.

وهذا أمر يحزن أكثر مما يغضب، لكن من المدهش تماماً أن نرى إلى أي مدى يصل الاتحاد الروسي في دفاعه عن نظام بشار الأسد. لقد كان هذا يوماً هاماً، وكما قلت تكلم المجتمع الدولي بصوت عال جداً. ويشير مشروع القرار إلى الكثير من مخاوف المجتمع الدولي بشأن الضحايا السوريين، وأنا فخور بأن أكون أحد مؤيديه.

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): قيل بأن آلية التحقيق المشتركة يقودها مواطنون بريطانيون. والأمر ليس كذلك؛ لا يوجد مواطنون بريطانيون في قيادة آلية التحقيق

أشار الزميل ممثل بولندا إلى أنه شعر بغصة ونحن نعلم الضغوط التي تعرض لها وفد بولندا من قبل مجموعة الدول الغربية، لكن هذا لا يعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية عن تقديمه لمشروع قرار ميسس ومنحاز وغير متوازن فقط اتخذ اتجاهها صوب توجيه اتهامات فقط تجاه بلدي، هذا هو مشروع القرار الآن.

هذه مشاريع القرارات معروفة عادة لها مكان آخر في الأمم المتحدة وليس في اللجنة الأولى. إلا أن قرار الوفد البولندي لجعل مشروع قراره بهذا الشكل فهذه مسؤوليته. فلننظر إلى ما فعل في الفقرة ٤ من الديباجة والتي حذف منها إشارة كانت تقول، يقال بأنها مادة الكلور. كانت هذه الإشارة هي الصلة الأساسية في مشروع القرار التي تربط الجماعات الإرهابية المسلحة، وهذا ما ورد في تقرير بعثة تقصي الحقائق. إلا أنه في هذه السنة توجه باتجاه آخر وقال بأنه حذف تلك العبارة وأضاف عبارة أخرى تقول بأنها أسلحة كيميائية، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. ذات الأمر ينطبق على الفقرتين ٢ و ١٥ من منطوق القرار. وصمم وفد بولندا على أخذ الجزء الأخير.

لو نظر السادة الزملاء إلى التقرير الذي تشير إليه الفقرة ١٥ من منطوق القرار فلينظروا إلى الفقرة التي تسبقها والتي تؤكد من قبل مدير عام المنظمة على إحراز تقدم. إلا أن الوفد البولندي رفض اقتراحنا بإدراج تلك الفقرة أثناء المداولات أو المناقشات حول مشروع القرار. وصمم فقط على إدراج إشارة، دائما الإشارات التي تسعى إلى سورية. هذا هو قراره ونأسف جدا لأن وفد بولندا حول مشروع قرار من مشروع توافقي كانت كافة الوفود، بما فيها الدول غير الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، تنضم إلى مشروع قرار تقني. إلا أن الضغوط التي تم ممارستها عليهم لا تعفيهم من المسؤولية في تقدير مشروع قرار أصبح يتم التصويت عليه، ناهيك عن أنها الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

الشامل، سواء النووية أو الكيميائية أو البيولوجية. وقد أكدت كافة التقارير والدراسات والأبحاث بشكل لا يدع مجالاً للشك استخدام إسرائيل للأسلحة البيولوجية والكيميائية مرات عديدة. ونذكر منها تقرير غولدستون لعام ٢٠٠٩، (A/HRC/12/48). كما هدد الكيان الإسرائيلي باستخدام الأسلحة النووية في حرب تشرين الأول/أكتوبر التحريرية في عام ١٩٧٣، وكعادتهم في خرق لكافة قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب، ولا يزال الكيان الإسرائيلي يقوم بتقديم جميع أنواع المعونة والسلاح والذخائر والمعلومات والاستخبارات وبالأخص المواد الكيميائية السامة إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، وعلى رأسها تنظيم داعش وجبهة النصرة.

لقد اكتشفت قواتنا المسلحة الأسبوع الماضي وجود مخازن أسلحة لتنظيم داعش الإرهابي، مليئة بالأسلحة والذخائر الإسرائيلية الصنع، وهي أسلحة حديثة الصنع أصلا، هذا ما يقوم به الكيان الإسرائيلي وهو كيان إرهابي يعمل بشكل طبيعي مع الإرهابيين من تنظيم داعش وجبهة النصرة.

يدين بلدي حملة التضليل والكذب المسعورة والادعاءات المفبركة التي تسوقها فرنسا إزاء خان شيخون والتي تظهر دون أدنى شك انحراط فرنسا في تدبير هذه الجريمة، في إطار شراكتها الكاملة في العدوان على سورية، وعلاقتها المتينة مع الجماعات الإرهابية المسلحة في سورية. وتقوم فرنسا بتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة بالسلاح والذخائر والمعدات والاستخبارات، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. وفي هذا الصدد، ندعو ممثل فرنسا كما دعونا سابقا إلى قراءة الكتاب المعنون "الطريق إلى دمشق" للكاتبين جورج ملبرونو وكريستيان شينو، اللذين أكدوا على انحراط وزير خارجيته السابق لورون فابوس في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في الغوطة الشرقية لدمشق في عام ٢٠١٣.

الكيميائية السوري“، والفقرة ١٠ من تلك الوثيقة تؤكد ما ورد في الفقرة ١٥ من مشروع القرار الحالي.

السيد الحلاق (الجمهورية العربية السورية): لن أدخل في مهارات مع الزميل ممثل بولندا. أنا أشرت إلى أن ما أخذ منه هو تقرير المدير العام، فليُنظر إلى الفقرة التي تسبقها والتي جاءت بعد المشاورات الرفيعة المستوى التي عقدت في لاهاي. والتي أشارت إلى التقدم من الجانب السوري هكذا أشارت الفقرة. إلا أنهم ولأسباب هم يعلمونها رفضوا إدراج هذه الإشارة.

على أي حال إن ممثل النظام التركي أو ممثلي النظام التركي يحاولون دائما إبعاد الأنظار عن تورط النظام الذي يمثلونه في نقل المواد الكيميائية السامة إلى الأراضي السورية. وكان بلدي في السابق قد طلب إلى مجلس الأمن وآلية التحقيق المشتركة ومن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن توافينا أو أن توافيها، تركيا، بالمعلومات حول مادة السارين التي ضبطت داخل الأراضي التركية بحوزة ١٢ إرهابي تم إطلاق سراحهم لاحقا. وإضافة إلى ذلك تم إقصاء العديد من القضاة والمدعين العامين، الذين شاركوا في النظر في تلك القضية - هذا يوضح بكل بساطة مدى انحراط النظام التركي في نقل المواد الكيميائية أو الإعدادات التي تجري على أراضيها لتجهيز المواد الكيميائية كسلاح ومن ثم استخدامها داخل الأراضي السورية.

أشار ممثل النظام التركي إلى تقرير آلية التحقيق المشتركة (S/2017/904، المرفق) المليء بالتناقضات وغير المهني وغير الشفاف. هذا التقرير ذاته يشير في إحدى فقراته إلى وصول ما أسماهم التقرير المصابين في الساعة، لربما قبل وقوع الحادث الذي حدده التقرير بالساعة ٦/٣٠ إلى الساعة ٧ من صباح ذلك اليوم، ووصولهم على مسافة ١٢٥ كيلومترا من تلك المنطقة إلى تركيا. هذا يشير إلى مدى انحراط تركيا في تجهيز وإعداد كل السيناريوهات لتلقيق هذه الاتهامات والفكركة بالتعاون بالطبع

السيد دنكناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): هذه ليست المرة الأولى التي نستمع فيها من الوفد السوري إلى هذه الحجج التي لا يصدقها عقل. وأود أن أذكر الجميع في هذه القاعة بأن المجتمع الدولي أنشأ هيئتين مستقلتين - الهيئة الأولى المعنية بالتحقيق في إن كانت إدعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية صحيحة، وإذا كان الأمر كذلك، ستحدد الهيئة الثانية الجهة التي استخدمت تلك الأسلحة. حددت الهيئة الأولى أن هذه الأسلحة قد استخدمت بالفعل، بينما ذكرت الهيئة الثانية مرارا أنها قد استخدمت من قبل داعش والنظام السوري. وبالطبع هنا يجد ممثل النظام نفسه في موقف غير مريح ويحاول تحويل اللوم بتوجيه الاتهامات السخيفة. ولكن هذه الجهود لم تنجح، ولن ينجح، كما يتضح من نتائج التصويت اليوم.

وأشجع الجميع على النظر بعناية في تقرير (S/2017/904، المرفق) آلية التحقيق المشتركة الذي ترجم إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة بالأمس. ويصف مرفق من مرفقاته بالتفصيل كيف وقع الهجوم ويستكشف جميع هذه الاحتمالات ويفندها وصولا إلى سيناريو واحد: وهو استخدام النظام للأسلحة الكيميائية.

السيد برويلو (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لا يسعني إلا أن أكرر مرة أخرى أن مشروع قرارنا (A/C.1/72/L.26/Rev.1) لا يتعلق بالدول بل بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وأود أن أشير فقط إلى جزء واحد من مداخلة ممثل الجمهورية العربية السورية فيما يتعلق بالفقرة ١٥.

وأود أن أوجه انتباه الوفود إلى الوثيقة S/2017/916 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن. وتتضمن الرسالة ضميمة مذكرة من المدير العام للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بعنوان ”التقدم المحرز في إزالة برنامج الأسلحة

البت بالمقارنة مع النسبة المسجلة العام الماضي البالغة ٥٠ في المائة التي اعتمدت دون تصويت.

واتخذت اللجنة عدة تدابير خلال هذه الدورة بهدف تسهيل عملنا. وتشجعي ردود الفعل الإيجابية للغاية التي تلقيتها أنا وأعضاء المكتب من الوفود بشأن استخدام البوابة الإلكترونية للمندوبين، التي حلت محل البوابة الإلكترونية للجنة الأولى (QuickFirst). كما أود أن أشيد بالجهود التي بذلتها معظم الوفود لتقديم بياناتها، وتعليقات تصويتها وحقها في الرد، في حدود الوقت الذي حددته الجمعية العامة وفقا لنظامها الداخلي. ولم نكن لنتمكن من الانتهاء من عملنا في الوقت المحدد بدون تعاونهم.

وقبل أن أرفع الجلسة، وأغلق الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجنة الأولى، سأعطي الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء بملاحظات ختامية.

السيد وينوه (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن خالص تعازي مجموعة الدول الأفريقية للولايات المتحدة الأمريكية والأرجنتين وبلجيكا على الهجمات الإرهابية الجبانة التي وقعت في هذه المدينة يوم الثلاثاء الموافق ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وتود المجموعة الأفريقية أن تشكركم، سيدي الرئيس، على ما قدمتموه من خدمة ممتازة وعلى قيادة اللجنة الأولى أثناء عملها في هذه الدورة. وإذ عملت المجموعة بدأب وبلاكل لضمان نتيجة ناجحة، فقد استفادت أيضا استفادة من خبرتكم ودرائتكم، حتى عندما تداولت الدول الأعضاء بشأن القرارات والمقررات وتفاوضت وصوتت عليها. وفي السياق نفسه، تود المجموعة أن تشيد بأعضاء المكتب على تفانيهم وعملهم الشاق في الشهر الماضي.

مع الأطراف الأخرى. النظام التركي لا يعمل وحده. هناك من يدفع لهم ثمن هذه الإجراءات التي يقومون بها.

ومن ثم يستحضر النظام التركي الإرهابيين الذين ينتقلون بكل حرية من الداخل التركي إلى الأراضي السورية، ومن ثم يعودون ويذهبون وينتقلون إلى أوروبا. ورأينا ما فعلوه، بعض ما فعلوه، في بعض العواصم الأوروبية. هو من استحضر الشهود، وهو من يحددهم، وهو من يأخذ العينات من من، ولربما هو من يدخل مادة السارين إلى أجسامهم لكي يأخذ نتائج معينة.

السيد الرئيس، كما أشرت في السابق، نحن نرفض رفضا تاما ما ورد في تقرير آلية التحقيق المشتركة، لأنه تقرير لا يستحق حتى عناء قراءته، وهو غير نزيه وغير جدي، ولا يمثل سوى رأي ووجهة النظر الغربية تجاه بلادي.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اختتمت اللجنة الآن نظرها في البند الأخير المدرج في جدول الأعمال هذا اليوم. هذا العام، أنهت اللجنة أعمالها في أربعة أسابيع وأربعة أيام. ويؤسفني أن أشير في هذا الصدد إلى عدم تمكننا مرة أخرى من الحفاظ على واحدة من أفضل ممارسات اللجنة، المتمثلة في عدم استخدام الجلسة الأخيرة المقرر استخدامها إلا إذا لزم الأمر.

وقد أدلى ١٣١ وفدا، خلال الدورة، ببيانات في إطار الجزء المخصص للمناقشة العامة، فيما قدم ما مجموعه ٣١٢ مداخلة، وهو عدد مذهل، أثناء الجزء المتعلق بالمناقشة المواضيعية. وخلال مرحلة البت، اعتمدت اللجنة ٥٨ مشروع قرار أو مقرر، تم اعتماد ٣٠ منها بتصويت مسجل، مع طلب إجراء ٢٧ تصويتا مسجلا منفصلا. وقد تم اعتماد ثمانية وعشرون مشروع مقترح بدون تصويت، مما يمثل حوالي ٤٨ في المائة من جميع إجراءات

وللمجموعات الإقليمية - وبالتالي، وقبل كل شيء، مما يشكك في مبدأ الطابع التمثيلي. وكان من المفروض أن يتم انتخاب نائب الرئيس المتبقي، حسب ما تنص عليه المادة ١٠٣، عن طريق الاقتراع السري. ولم يكن هناك توافق في الآراء في مجموعتنا الإقليمية بشأن الموافقة. ولكن كان ينبغي للأمانة أن تبلغكم، سيدي الرئيس، بالكيفية التي كان يجب على اللجنة اتباعها في إجراء الانتخابات.

وتعتقد المكسيك أنه لا ينبغي للطابع غير النظامي لما قام به مكتب الدورة المكتب أن يشكل سابقة. إن التمثيل الجغرافي العادل هو مبدأ من مبادئ الأمم المتحدة. ويجب ألا نسمح بأن تتكرر هذه الحالة غير النظامية، ولا سيما عندما توفر الجمعية العامة بالفعل الحل لمثل هذه الحالات، حتى وإن كان هذا الحل لم يتم النظر فيه على النحو الواجب في هذه الحالة.

وبالإضافة إلى ذلك، سيدي الرئيس، نشكركم على هذا العمل الرائع الذي قمتم به على رأس اللجنة الأولى.

السيد سون لي (الصين) (تكلم بالصينية): تشارف هذه الدورة للجنة الأولى على نهايتها بعد أن الاختتام الناجح للمناقشة العامة واتخاذ إجراءات بشأن بنود جدول الأعمال. يود الوفد الصيني أن يهنئكم، سيدي الرئيس، على قيادتكم. كما نشكر أعضاء المكتب والأمانة العامة والمترجمين الشفويين على عملهم الدؤوب.

وفي ظل البيئة الأمنية الدولية، فإن أوجه عدم اليقين وعدم الاستقرار آخذة في الازدياد. وينبغي لكل عضو في المجتمع الدولي أن يحمل راية تعددية الأطراف عالياً، ويعزز الحوار والتعاون ويسعى إلى التوصل إلى حلول مجدية للجميع في مجال الأمن. وبغية الحفاظ على الآلية التقليدية المتعددة الأطراف لنزع السلاح - وهي اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح - ينبغي لنا أن نسعى إلى مواصلة صون السلم والأمن الدوليين، وتشجيع الحد من الأسلحة وعدم

وبوصف اللجنة هيئة ملقى على عاتقها واجب التصدي لتحديات السلم والأمن الدوليين، فإن المجموعة الأفريقية تشدد على أهمية هذا الجزء الهام من الولاية، وتدعو الدول الأعضاء إلى مواصلة التركيز على بلوغ الأهداف المتمثلة في عالم خال من الأسلحة النووية ووضع حد للتجار غير المشروع والنقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وإظهار الإلتزام بذلك.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمكتب شؤون نزع السلاح، والأهم من ذلك، إلى أمين هذه اللجنة وأمانة اللجنة الأولى بكاملها على ما قدموه من دعم ومساعدة لازمين لجميع الوفود. وأخيرا، وإذ تغادر هذه القاعة، علينا مرة أخرى أن نتذكر أن مصيرنا يحتم علينا أن نعمل بلا كلل، وبعزم كبير لنورث عالما سلميا وعادلا ومنصفا لأطفالنا والذين لم يولدوا بعد.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

تود المكسيك أن تشكركم، السيد الرئيس، على قيادتكم للجنة الأولى خلال السنة التاريخية بالنسبة لنا جميعا إذ نرحب بمعاودة حظر الأسلحة النووية، التي وُلدت فكرتها هنا في اللجنة. لقد أسفر عملنا أيضا عن منح جائزة نوبل للسلم للمجتمع المدني الذي يدعم عملنا. وتفخر المكسيك بتلك الإنجازات.

وتشيد المكسيك بقيادتكم، ولكنها تود أيضا أن تشير إلى مسألة تثير القلق. إن قيام مكتب اللجنة بعقد اجتماع بدون تمثيل لإحدى المجموعات الإقليمية - مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أمر يخالف إجراءات الجمعية العامة وينتهكها. ووفقا للمادة ٩٩ من النظام الداخلي، كان ينبغي انتخاب نواب رئيس المكتب بحلول نهاية الأسبوع الأول من الدورة الحالية، على الأقل.

كما عقدت اللجنة اجتماعا أيضا في انتهاك للمادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لأنها لم تضم تمثيلا كاملا

المتحدة، وإحلال السلم والأمن على المستويين الدولي والإقليمي دون ازدواجية في المعايير.

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، يشرفني أن أتكلم للمرة الأخيرة خلال دورة اللجنة الأولى هذه، من أجل تقديم ملاحظاتنا الختامية.

وتود الحركة تهنئتمكم، سيدي الرئيس، على إكمال عمل اللجنة الأولى، والإعراب أيضاً عن امتنانها لكم ولأعضاء المكتب على رئاستكم لهذه الدورة. كما تود حركة عدم الانحياز أن تشكر أمانة اللجنة الأولى على عملها فيما يخص تنظيم الاجتماعات والوثائق، وكذلك مساعدة الممثلين.

إننا ندرك أنه قد تم إحراز تقدم كبير في تطبيق تكنولوجيا المعلومات على عمل اللجنة، لا سيما فيما يخص استخدام البوابة الإلكترونية الخاصة بالوفود، التي نجحت في تحسين كفاءة عملنا في اللجنة. لذلك نحث على استمرار هذه الممارسة خلال الدورات المقبلة.

وبطبيعة الحال، هناك دائماً مجال للتحسين في العديد من المجالات، أي إجراء تغيير شامل في أساليب عمل الجلسات وتحسين إدارة الوقت عن طريق احترام القواعد الإجرائية وتفاذي التأخيرات المستقبلية في إصدار البيانات الشفوية.

وأخيراً، تود حركة عدم الانحياز أن تشكر جميع الدول التي أيدت مشاريع قرارات الحركة. وتظل الحركة مصممة على مواصلة مشاركتها البناءة لضمان نجاح دورات اللجنة الأولى المقبلة. وبالرغم من التحديات العديدة في مجال نزع السلاح هذا العام، وعلى الأرجح في العام المقبل أيضاً، فإنه يتعين علينا تحقيق بعض التقدم. وفي هذا الصدد، نحثنا حركة عدم الانحياز جميعاً على إظهار المزيد من الإرادة السياسية والتعاون في جهدنا الجماعي لضمان عالم أكثر أمناً.

الانتشار المتعدد الأطراف وبناء مجتمع حيث يكسب الجميع ويتقاسم مستقبل البشرية.

يود الوفد الصيني أن يشكر مختلف الأطراف على دعمها لمشروع القرار الذي قدمته الصين والاتحاد الروسي، A/C.1/72/L.54، المعنون "تدابير عملية أخرى لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي". ونتطلع إلى النهوض بالمناقشات الدولية والتصويت مؤيدين للقرار في الجمعية العامة. ونأمل أن نرى الجميع مرة أخرى، ونتمنى لجميع الزملاء الذين يغادرون نيويورك رحلة سعيدة، والذين يظلون فيها كل التوفيق.

السيد غويلاي (موريتانيا): ألقى هذا البيان باسم المجموعة العربية، وتود المجموعة العربية تقديم خالص تهانئها وتقديرها لجمهورية العراق الشقيقة على الجهود البارزة التي بذلتها لإدارة وتسيير أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، باقتدار وتميز، مما قادنا للتوصل إلى نتائج مرضية، وتحقيق النجاح الذي كنا نأمله هذا العام، وعلى مدار هذا الشهر الماضي شهدنا حيادية ونزاهة وحرفية وحكمة الرئاسة العراقية، في إدارة أعمال اللجنة الأولى، ولا يسعنا سوى بتجديد عميق الشكر والإعراب عن خالص تقديرنا لهذا الأداء المتميز والدور المشرف، الذي قام به السيد السفير ممثل العراق الدائم لدى الأمم المتحدة، وأعضاء الوفد العراقي.

وقد تشرفنا بقيامكم بتمثيل المجموعة العربية في الدورة الثانية على التوالي، والتي تتولى فيها دولة عربية رئاسة هذه اللجنة الهامة عقب النجاح المتميز الذي شهدناه تحت رئاسة جمهورية الجزائر الشقيقة للجنة العام الماضي، كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء هيئة مكتب اللجنة، وكذلك جميع أعضاء أمانة اللجنة، وأعضاء مكتب شؤون نزع السلاح، ولا يفوتنا ختاماً، الإعراب عن جزيل الشكر للوفود التي دعمت القرار العربي (A/C.1/72/L.2) السنوي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" بما يعكس التزامها بأهداف ومبادئ الأمم

السيدة سانثيث رودريغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): في البداية، يشكركم وفد بلدي، سيدي الرئيس، بصدق على جميع ما بذلتموه من جهود للنهوض بعمل اللجنة الأولى. كما نود أن نشكر أعضاء المكتب والأمانة العامة وأنتم سيدي الرئيس، على عملكم ودعمكم لإنجاح عمل اللجنة.

ثانياً، رغم أننا كنا نفضل عدم ذكر المسألة، فإننا نؤيد تأييداً كاملاً انتخاب الجمعية العامة لفنزويلا كمرشح لتولي منصب نائب رئيس مكتب اللجنة الأولى، ممثلة بذلك مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لأمانة اللجنة.

السيدة إليوت (أمانة اللجنة) (تكلمت بالإنكليزية): آخذ الكلمة للرد على التعليقات الموجهة إلى الأمانة العامة بشأن تنظيم أعمال اللجنة الأولى.

تقضي المادة ١٠٣ من النظام الداخلي للجمعية العامة بأن تنتخب كل لجنة من اللجان الرئيسية رئيساً لها وثلاثة نواب للرئيس ومقرراً.

وتسجيلاً للموقف، أود أيضاً أن أبلغ اللجنة بأن مكتب اللجنة قد اكتمل تشكيله في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧.

الرئيس: لقد انعقدت اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثانية والسبعين لعام ٢٠١٧، حيث يواجه نزع السلاح والأمن الدولي ومنع الانتشار عدداً من التحديات العصبية. وقد شهدنا، خلال هذا العام، إحراز بعض التقدم في مجال نزع السلاح، إلى جانب الإخفاقات التي عانى منها نظام نزع السلاح وعدم الانتشار على حد سواء،

الأمر الذي انعكس بشكل واضح وصريح على المناقشات العامة والمواضيعية وعلى القرارات التي اتخذتها اللجنة الأولى في هذا العام. وقد أعربت معظم الوفود، خلال الاجتماعات

السيد منديث غراترول (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد بلدي أن يعبر لكم عن خالص تهانیه، سيدي الرئيس، على رئاستكم لأعمال اللجنة الأولى خلال هذه الدورة. ونتقدم بالشكر إلى أعضاء المكتب الآخرين الذين أيدوا الرئيس في تنفيذ العمل الهام والمعقد الذي انخرطنا فيه خلال الأسابيع القليلة الماضية. وأرغب في الإقرار بتفانيه والتزامه وإبراز التقدم الذي تم إحرازه خلال هذه الأسابيع. لقد كان العمل شاقاً، لكنني أعتقد أن اللجنة الأولى تحتتم أعمالها وهي راضية على أن العمل الذي قامت به هو العمل المناسب.

لم يكن وفد بلدي يعترم أخذ الكلمة، ولكن بعد الاستماع إلى التعليقات التي أدلى بها نائب الممثل الدائم للمكسيك، يجب أن أعترف بأنني فوجئت عندما سمعته يحاول إلقاء اللوم على عدم تمثيل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على المكتب وعلى الأمانة العامة وإلى حد ما على الرئاسة. وأعتقد أن المسؤولية عن غياب ممثل أمريكا اللاتينية في مكتب اللجنة تقع مباشرة على عاتق البلدان التي منعت لأسباب سياسية، انتخاب فنزويلا نائبة لرئيس اللجنة. وأعتقد أنه يتعين عليها تحمل هذه المسؤولية، وبأنه ليس من الملائم إلقاؤها على كاهل الأمانة، التي قامت بعمل ممتاز. ومن خلال رئيس مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، قام وفد بلدنا في شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي بتعميم مذكرة تشرح بوضوح المشكلة فيما يتعلق بتمثيل أمريكا اللاتينية في المكتب. ونأسف لظهور وتشويه هذه الأنواع من الحالات، بالنظر إلى الحقائق المتعلقة بهذه المسألة.

وأخيراً، أعرب مرة أخرى عن تهانينا وأسفنا لوجود ملاحظات معينة تشكك في نزاهة أعضاء المكتب والأمانة. ويقر بلدي بجميع أعمال الأمانة وتوجيهها ودعمها، ونثني عليها.

وقد استعرضت اللجنة، في دورتها هذا العام، عددا من المقترحات والمبادرات الجديدة المقدمة إلى أفرقة الخبراء لمناقشتها واعتمادها، والتي تتناول مجموعة متنوعة وواسعة من الشواغل، تمتد من منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي إلى المشاكل الناجمة عن مخزونات الذخائر التقليدية.

توفر التطورات الحاصلة في مجال العلوم والتكنولوجيا منافع جمة لمجتمعاتنا. ولكن، في الوقت نفسه، لا بد من تضافر الجهود والعمل المشترك للحد من المخاطر والتهديدات التي تمثلها والتصدي لها، لما يمكن أن تتسبب فيه هذه التطورات السريعة من آثار سلبية على السلام والأمن وعلى أنظمة نزع السلاح وعدم الانتشار وضبط التسليح.

وقد حاز موضوع الأمن السيبراني على اهتمام اللجنة الأولى في مناقشاتها، خلال هذا العام، حيث برزت العديد من الأفكار، التي تم تبادلها بشأن كيفية المضي قدما بمعالجة الجانب الأمني من الفضاء السيبراني، على الرغم من نتائج فريق الخبراء الحكوميين العامل، في هذا الصدد، المخيبة للآمال.

وأود أن أقول هنا أن لجنتنا قد عقدت ٢٨ اجتماعا دارت في مناقشاتها مواضيع نزع السلاح. وكنت أتسلح، خلال هذه الاجتماعات - اجتماعا بعد اجتماع، بسلاح الثقة والتعاون من قبلكم ومن قبل الوفود كافة، التي أراها أمام عيني صباح كل يوم وبعد الظهر عقب كل اجتماع لإنجاح هذه الدورة، التي أتاحت فرصة لرئاسة هذه الدورة لتحقيق النجاح، وللإجماع على تحقيق نجاحا فائقا. وأعرب، في هذا المجال وفي هذا الموضوع، عن امتناني العميق للممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إنزومي ناكاميتسو، ولفريقها وللأمانة العامة للمكتب، على عملهم على مدار الساعة وعلى اضطلاعهم بدور ريادي في إنجاح هذه الدورة.

وأود أن أشيد، بالنيابة عنكم جميعا، بالعمل المتميز للمترجمين والمنظمي المؤتمرات، الذين عملوا معنا ساعات طويلة

والمشاورات غير الرسمية، عن قلقها الشديد إزاء التحديات المختلفة التي تواجه الأمن الدولي، ولا سيما تلك التحديات الناجمة عن الأسلحة النووية وبقية أسلحة الدمار الشامل الأخرى. وعلى الرغم من اختلاف الرؤى ووجهات النظر إزاء النهج والمقاربات الصحيحة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما نزع السلاح النووي - وهذا ما انعكس بما لا يقبل الشك في نتائج التصويت على مشاريع القرارات ذات الصلة بيند الأسلحة النووية - يتضح جليا إعادة الدول الأعضاء تأكيد التزامها، من خلال بياناتها الوطنية، بنزع السلاح النووي وبالسعي الحثيث لتجاوز العقبات والمصاعب سعيا إلى إيجاد أرضية مشتركة من أجل تحقيق الهدف النهائي والسامي المتمثل في الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن اعتماد معاهدة حظر الأسلحة النووية يعد تعبيرا واضحا عن قلق المجتمع الدولي البالغ إزاء الحالة الراهنة لنزع السلاح النووي وعن المصالح المشتركة لكثير من الدول في منع العواقب والآثار الإنسانية الكارثية التي قد تترتب على استخدامها أو التهديد باستخدامها مرة أخرى. وعلى صعيد ذي صلة، يمثل حصول الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية على جائزة نوبل للسلام، تأكيدا للمطالب العامة والقوية بضرورة تحقيق عملية نزع السلاح النووي أهدافها ونتائجها الحاسمة.

تواجه هيئات الأمم المتحدة لنزع السلاح تحديات جديدة وعديدة، إلا أن دورة هذا العام أثبتت أن العديد من عناصر آليات نزع السلاح ما زالت تشكل مكونات حيوية وقابلة للتطبيق، حيث استطاعت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في دورتها لعام ٢٠١٧، التوصل - وللمرة الأولى - إلى توافق في الآراء بشأن توصيات موضوعية ذات صلة ببندها الثاني المعني بالأسلحة التقليدية، بعد فشل أعمال الهيئة لقرابة عقد من الزمن.

وبدون كلل، وأن أعبر عن مدى افتقادنا لهم بعد ساعات العمل الرسمية لترجمة حق الرد للزميل الروسي وللزميل السوري باللغتين الروسية والعربية.

وأخيراً، أود أن أختتم برجاء رحلة آمنة لكل من سيغادر نيويورك، آملاً في أن يستمروا في جهودهم لتحقيق مقاصد اللجنة الأولى، إذ أن أمننا جميعاً يتوقف عليها.

(تكلم بالإنكليزية)

وبذلك يختتم الجزء الرئيسي من الدورة الثانية والسبعين للجنة الأولى. وستعاود اللجنة الانعقاد في وقت ما من العام المقبل لانتخاب رئيسها وأعضاء المكتب الآخرين للدورة الثالثة والسبعين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.